TRACTATUS LOGICO PHILOSOPHICUS

BY

LUDWIG WITTGENSTEIN



يعتبر فهم الرسالة المنطقية الفلسفية لفتجنشتاين تحدي ومغامرة محفوفة بالمخاطر ولعل أهم التحديات التي تطرح أماما هو ذلك الحاجز أو العائق الدي يضعه المؤلف أمامنا والدي يتمثل في الفكرة التي افتتح به رسالته، بحيث يقول "لن يفهم هدا الكتاب فيما أعتقد سوى أولئك الدين قد طرأت لهم الأفكار الواردة نفسها، أو قد طرأت لهم على الأقل أفكار شبيه بها ولذا فهو ليس كتابا مدرسيا، أو ليحقق الغاية منه لأنه أمتع قارئا واحدا قرأه وفهمه" ولذلك فإن فهم كتاب من أمثال الرسالة المنطقية الفلسفية من الأمور الصعبة والتي تبدوا غريبة بعض الشيء، وهذا الأمر لا يجدلنا فيه أحد، على اعتبار أن رسل في المقدمة التي يضعها لهذا الكتاب يتسأل عن ماهية المشكلة التي يعالجها فتجنشتاين في الكتاب، بل ويسر على أن من أراد فهم فتجنشتاين أن يعرف ماهي المشكلة التي يعالجها في الرسالة المنطقية الفلسفية، يقول:

in order to understand mr.wittgenstein s book it is necessary to realize what is the problem with which he is concerned.

وفي الفقرة الموالية يؤكد على أن هناك تنوع في المشاكل التي يعالجها فتجنشتاين في الرسالة. وفي نفس المسار يسير عليه كبار الباحثين المهتمين بفتجنشتاين، فون رايت – ماكس بلاك- غرانجي- أنسكومب...، وعلى هذا الأساس فإن مدخل الرسالة يقر أنه يعالج المشكلات الكبرى في الفلسفة، وأن السبب الذي أثار هذه المشاكل هو أن منطق لغتنا يساء فهمه عادة، وعلى هذا الأساس فإن ما يمكن قوله يجب قوله بوضوح تام وما لا يمكن أن نقوله يجب الصمت عنه، وبالتالي فإن الكتاب يستهدف إقامة الحد للتفكير أو بالأحرى إقامة الحد للتعبير عن الأفكار، على اعتبار أن وضع الحد للتفكير أمر

غير ممكن التحقق، لأنه يتوقف على إقامة حد للتفكير فيما لا يمكن التفكير فيه، وعلى هذا الأساس فالحد يقام للغة وليس للعمليات الفكرية، وما يثير الانتباه قبل الدخول في قراءة الرسلة المنطقية الفلسفية، هو أن فتجنشتاين لا يشير إلى أي أحد غير لأعمال العظيمة لرفيجه وصديقه برتراند رسل، ومن ثم فإنه لا يمكن التعامل مع فتجنشتاين دون الوقوف على الأثر الذي تركه فيه هؤلاء الفلاسفة، وفي الأخير يشير فتجنشتاين إلى أن كل ما توصل إليه في هذا الكتاب صحيح مطلقا ولا يمكن الشك فيه، وأن جميع المشكلات الفلسفية قد تم حلها بشكل نهائي.

في بداية الرسالة يستهل فتجنشتاين الحديث عن تحليل العالم، على اعتبار أن تحليل العالم يشكل الجانب الأساسي المهم في عملية التحليل، على الرغم من أن هناك مجموعة من التعاليق على هذا العمل الذي أقدم عليه فتجنشتاين، وتتمثل أهم هذه التعليقات في السؤال التالي: إذا كان غرض فتجنشتاين هو التحليل اللغوي فلماذا إدن نجده يستبق بتحليل العالم؟ كما نجد أيضا بعض من الباحثين من يركزون على هذا الجانب الانطولوجي في الرسالة ويغفل تلك الجوانب الأخرى التي تشكل الجوانب المهمة فيها، فكيف عالج إذن فتجنشتاين مفهوم العالم في الرسالة؟

1 العالم هو جميع ما هنالك.

1 The world is all that is the case

يدخل فتجنشتاين الرسالة المنطقية الفلسفية بفكرة تبدوا غريبة للوهلة الأولى وتتمثل أساسا في لأن **العالم** هو جميع ما هناك، أي أن العالم هو كل ما يوجد هناك من وقائع درية، على اعتبار أن العالم هو بنية من الوقائع الدرية لا أشياء، والواقع أن فتجنشتاين يستثني هنا فكرة كون الأشياء هي أصل العالم على الرغم من أنها تمثل العناصر النهائية

في عملية التحليل، إلا أن وضع الشيء في التحليل المنطقي وضع معقد ولذلك يستثنيه فتجنشتاين من أن يكون هو أصل العالم، ولكن لما كانت الوقائع هي التي تتكون من الأشياء فإن الوقائع إذن هي التي تشكل العالم وهي التي ترسم حدوده، وعندما يتحدث فتجنشتاين عن الوقائع فإنه بذلك يتحدث عن الوقائع الموجدة بالفعل على اعتبار أن العالم في الرسالة له وجود واقعي مادي، وعلى ذلك فالوقائع لها وجود مادي أيضا، وما يميز الوقائع في العالم أنها مستقلة بعضها البعض إذ لا يلزم أحدها الأخرى، والوقائع هذه في المكان المنطقي تبدو أنها العالم نفسه، والمكان المنطقي هنا يقصد به الفيلسوف الروابط المنطقية أي أن الوقائع لا توجد بطريقة مفككة ومبعثرة ولكنها توجد وهي مترابطة بروابط منطقية داخل الجهاز الرمزي الذي نصف به العالم.

2 إن ما هو هنالك، أي الواقعة، هو وجود الواقعة الدرية.

2 What is the case the fac is the existence of atomic fact

وكل ما يوجد هناك في العالم هو الوقائع الدرية، على اعتبار أن الوقائع الدرية هي المستوى النهائي الذي يصل إليه التحليل على مستوى الوقائع وهي التي تشكل العالم من الناحية الانطولوجية، وعلى الرغم من ذلك فالوقائع الدرية لا يمكن أن تنفصل عن التحليل المنطقي بل إنها تتكون من أشياء، وبالتالي فإن قيام الوقائع يتم من خلال ترابط الأشياء لأن من جوهر الشيء أن يكون مكونا ممكنا لواقعة درية ما، وعلى ذلك فإن وجود الأشياء وجود ضروري ومن هنا جوهريتها، ولعل أهم المميزات التي يتميز بها الشيء هو أنه يحمل في ذاته إمكان الدخول في تكوين الواقعة الدرية، وهذا الإمكان

يتضمن في أن الأشياء متميزة بعضها البعض وتتميز باستقلالية تامة ولا أحدهما يشبه الاخر.

وأما القضية من حيث هي **رسم** فقوامها يتمثل في الطريقة التي تترابط بها عناصرها، بل ويكمن القول أحيانا بأن الرسم في حد ذاته واقعة، على اعتبار أن الكيفية التي تترابط بها عناصر القضية هي نفسها الكيفية التي تترابط بها عناصر الواقعة في العالم الخارجي، وكيفية ترابط عناصر القضية نسميه **بنية القضية**، وأما إمكان أن تكون هناك بينة أخرى تسمى **الصورة المنطقية**، بمعنى أدق إن الصورة هي تلك الهوية التي يمكن أن تجئ من خلالها القضية رسم للواقعة، ومن ثم يصبح الرسم ذا صلة بالواقع الخارجي، بحيث يمكن قياس أطرافه مع أطراف الوجود الخارجي، ويجئ التماس بين أطراف كل منهما، وفي الأخير تحدث علاقة التمثيل التي هي جزء من الرسم من التقابلات بين عناصر الرسم من جهة وبين الأشياء من جهة ثانية، وهذه التقابلات هي بمثابة الحاسات التي من خلالها يتحسس الرسم ما يقابله في العالم الخارجي. وفي الأخير يكون هناك تطابق بين الرسم والعالم الخارجي، ويصبح بإمكان الرسم أن يرسم أي شيء عن العالم الخارجي ما دام أنه يملك صورة له، إذ الرسم المكاني يمثل الشيء المكاني- والرسم الصوتي يمثل الشيء الصوتي، إلا أن الرسم لا يستطيع أن يرسم ما يوجد فيه من **صورة** وإنما يكتفي فقط بإظهارها، وهذا الذي لا يمكن للرسم أن يظهره هو الصورة المنطقية وعندما تكون هناك صورة منطقية مشتركة بين الرسم والمرسوم يصبح الرسم في النهاية رسم منطقيا **2,181**.

ولما كانت **الأشياء** هي مكونات الواقعة، فلبد منذ البداية أن نعرف أن الشيء يحمل في ذاته إمكان الدخول في تكوين الواقعة الدرية، على اعتبار أنه لا يمكن تصور وجود شيء خارج عن هذا الإمكان، إذ لا يمكن تصور شيء مكاني خارج

المكان وشيء زمني خارج الزمان، وبالتالي فإذا وجد هناك شيء في واقعة درية ما فإنه بعد ذلك لا يمكن تصوره بشكل يستقل فيه عن هذا التركيب، والشيء يكون مستقل بمقدار إمكان دخوله في جميع الحالات إلا أنه لما يوجد في واقعة درية ما بحيث يرتبط مع أشياء أخرى ففي هذه الحالة تنتفي فرادته واستقلاليته، ومن ثم فإن معرفة الشيء تتمثل في معرفة جميع إمكانية وجوده في الوقائع الدرية، وكل هذه الإمكانات متضمنة في طبيعة هذا الشيء، إذ لا يمكن على سبيل المثال أن تكون طبيع القمر كشيء تسمح بأن يدخل القمر في واقعة درية من قبيل (سقط القمر على محفظتي)، وعلى ذلك فبالرغم من أن هناك إمكانات متعددة للشيء في أن يدخل في تكوين العديد من الوقائع الدرية إلا أن هناك حدود لهده الإمكانات ولا يمكن للشيء أن يتجاوزها **2,0122**.

وإذا كان الامر يتطلب معرفة **الشيء** فإن هذه المعرفة تتوقف على عنصرين أو بالأحرى عنصر واحد وهو عنصر الصفات الداخلية التي يتصف بها الشيء، فمثل البقعة التي توجد في مجال الرؤية ليس من الضروري أن تكون بقعة حمراء، ولكن من الضروري أن تكون بقعة ذات لون، ومن ثم فإن جوهر الشيء يكمن في أنه قابل لأن يحمل حالة من حالة الواقع، والشيء هذا بسيط وفي منتها البساطة وله إمكانيات عديدة للدخول في تشكيل الوقائع الدرية، وكل هذه الإمكانات التي يتمتع بها الشيء هي التي تسمى صورة الشيء **2,02** و**2,014**.

ولما كانت الأشياء هي البسائط المنطقية فإنها بالتالي ستشكل بالنسبة لفتجنشتاين جوهر العالم، لأن تحديد الجوهر بالنسبة لفتجنشتاين أمر ضروري، لأن كل شيء يبنى على الجوهر ومن خلاله يتحقق المعنى في القضايا، ومهما يكن من العالم الذي نتخيله مختلف عن العالم الحقيقي فإنه من خلال وجود الجوهر لبد من وجود هناك صورة مشتركة بينه وين العالم

الحقيقي، وكل ما يمكن أن يقوم به الجوهر هو أن يحدد الصورة فقط لا أي صفات مادية، لأن الصفات تظهر في القضايا عندما تتحدث عن ترابط الأشياء، ومن هنا فلأشياء عارية الصفات إلا حين توجد داخل الواقعة الدرية، ومن مميزات الأشياء أيضا هي أنها متميزة بعضها البعض، حتى وإن كانت لهما نفس الصورة المنطقية إلا أن هذا لا يعني أنهما متشبهان، والزمان والمكان واللون كلها صور للأشياء، والعالم لا تكون له هذه الصور إلا إذا كان هناك شيء، **والشيء والثبات والموجود** كلها مترادفات، ولما كان الشيء هو الثابت فإن التغير يطرأ فقط بين الأشياء لا في جوهر الشيء، ومن هنا تكون هناك صورة ثابتة للعالم من خلال وجود الجوهر الثابت (الشيء) **2,0271** و**2,024**.

والتركيبة التي قوامها أشياء هي التي تشكل الوقائع الدرية **2,272**، أي أن الطرية التي تترابط بها الأشياء هي التي تسمى **بنية الواقعة**، وأما الحديث عن إمكان قيام هذا الترابط فهو **الصورة المنطقية**، وبنية الواقعة تتألف من حصيلة بنيات الوقائع الدرية الداخلة في فيها، والعالم هو مجموعة من الوقائع الدرية الموجودة، ومن خلال ذلك يمكن أن نحدد ما هنالك من وقائع وما ليس هنا طالما أن العالم هو جميع الوقائع الموجودة، ولما كان العالم كل ذلك **فالوجود الخارجي** يشمل الوقائع الدرية الموجودة والغير موجودة، وبناء على ذلك فالوجود الخارجي أوسع من العالم، والواقعة تسمى موجبة إذا كانت موجودة، وعدم وجودها يسمى الواقعة السالبة، إلا أن فتجنشتاين في العبارة **2.062** يقر أن الوجود الخارجي هو العالم، ومعنى ذلك أن الوجود الخارجي يشمل فقط الوقائع الموجدة في العالم، والوقائع هذه مستقلة بعضها البعض إذ لا يلزم أحدها الأخر، فليس من خلال الواقعة الدرية التالية أن نستدل واقعة درية أخرى، وليس من خلال وجود أو

عدم وجود هذه الواقعة نستطيع أن نبرهن عن وجود أو عدم وجود واقعة أخرى 2,062 و2,033.

والإنسان يكون لنفسه رسوم عن العالم على شكل علاقات رمزية يصبح فيها الرسم متطابقا مع العالم الخارجي، إذ إن مقدار العناصر الموجود في الواقعة هي نفسها مقدار الأسماء في القضية، وكل رسم يتكون من صورة منطقية، وليس بالضرورة على كل رسم أن يكون مكانيا ولا زمنيا وإنما هناك رسما صوتيا ولونيا... إلخ، وإن جاز القول فيمكن القول إن الرسم يصف حالة من حالة الواقع أو بالأحرى الرسم يصف إمكان وجود الوقائع الدرية أو عدم وجودها، والصدق أو الكذب يتحقق من خلال **المقارنة** (هنا فتجنشتاين لا يستعمل مفهوم التحقق vérification كما استعملته الوضعية المنطقية ولذلك يستعمل مصطلح المقارنة compare) بين الرسم والمرسوم، لأنه في الحقيقة لا يوجد هناك رسم صادق من البدء، والرسم المنطقي هو الذي يصف العالم 2.19، وما يمثله الرسم هو معناه.

3 والفكر هو الرسم المنطقي للواقع

3 The logical picture of facts is athought

والحال أن الواقعة إذا ما أمكن رسمها فإننا نكون لها رسم منطقيا، وهذا الرسم المنطقي لن يكون غير الفكر، وكل ما يمكن التفكير فيه فهو منطقي لأنه لا يمكن التفكير في شيء غير منطقي، إلا إذا كان علينا أن نفكر بطريقة غير منطقية، إن التفكير إذن في شيء غير منطقي هو قول يعارض المنطق لأن اللغة أيضا لا يمكن أن تعبر عن شيء غير منطقي، كما نجد في قوانين الهندسة بحيث من غير المنطقي أن نرسم شكل هندسيا يتعارض مع قوانين المكان، إلا أنه يمكن أن نصور رسما مكانيا للواقعة يتعارض مع قوانين الفيزياء إلا أنه لا يمكن أن نفعل ذلك فيما يتعلق بقوانين الهندسة، والفرق في ذلك هو الفرق بين القضية الطبيعية والقضية الرياضية بحيث أن هذه الأخير

نستطيع من خلال جزء واحد منها أن نعرف أنها صادقة أو غير صادقة، في حين أن القضية الطبيعية نكون في حاجة إلى عنصر التجربة من أجل الحكم على صدقها أو كذبها. وأما الفكر في القضية فهو يظهر على شكل تدركه الحواس سواء كان مرئيا أو مسموعا، والعلامات التي تتكون منها القضية تستخدم كما لو كانت ظل يعكس ما يمكن أن يكون عليه الواقع، والتفكير في معنى القضية هو النضر إلى مادا مسايرة الظل لأصله، وهذه المسايرة تقال فقط عن القضية لأن القضية لا تحتوي على ما تشير إليه - بل إن ما تحتويه هو التعبير عما تشير إليه، لكن السؤال يطرح كيف أن القضية رسم هل هذا يعني أنها ركام من الكلمات وأن الواقعة هي ركام من الأشياء؟ والجواب يتمثل في أن الأسماء في القضية مترابطة وفق طريقة محددة، والحقيقة التي تحجبها عنا الكتابة هي أن القضية واقعة من الوقائع، ولهذا نجد فريجه لا يميز بين القضية والاسم إلا من حيث كون القضية اسم مركب3,143. وعلامات القضية تتضح بوضوح إدا ما تخيلناها مؤلفة من كائنات مكانية كالكراسي والمقاعد والمناضد، بذل أن نتصورها كعلامات مكتوبة، وعليه فإن الوضع المكاني المشترك بين هذه الأشياء هو الذي يعبر عنه معنى القضية، إذ لا يجب القول أن أ في علاقة ع مع ب إنما يجب أن نقول أن كون أ مرتبطة بعلاقة معينة مع ب يعني أ ع ب، ذلك لأن أمور الواقع لا يجب تسميتها بل وصفها3,144، إذ الأشياء تشبه النقط في المكان بينما القضية تشبه السهم الذي يقصد هدفه، والأفكار يمكن ترجمتها في القضية بحيث تتطابق أشياء يدور حولها التفكير وعناصر القضية، وهذه العناصر المستخدمة في القضية تعد أسماء، والاسم يعني أو يدل على الشيء والشيء هو معناه 3,203 ، والطريقة التي تترابط بها الأشياء في الواقعة يقابله نفس الترابط بين الأسماء في القضية - إذ أن كل اسم يشير إلى شيء والاسم الاخر يشير إلى شيء ويترابط الكل ويجئ على شكل رسم لواقع درية، وعلى ذلك

الأساس فلأشياء لا يجب أن نقرر وجودها بل يجب فقط أن نسميها، فالقضية تقول كيف يوجد الشيء لا ماهيته3,221. وأما القضية التي تتضمن مركبا من العلامات بحيث هذه العلامات لم تعد تتقيد بما تشير إليه في حالة انفرادها بل أصبحت تصف حالة من حالة الواقع، والدليل على ذلك أن القضية التي ترد فيها هذه العلامات ليس محدودية بمعنى أنها قد تنطبق على أكثر من واقعة، فقد تكون قضية عامة وتشكل إطار عام لفصيلة كاملة من المركبات، دون ألا يكون هناك ما يقابل هذه المركبات بحكم القضية نفسها. والجدير بالملاحظة أننا أثناء تحليل القضية دائما نصل إلى نفس النتيجة أي إلى نفس العناصر، ويعود الفضل في ذلك إلى أن القضية تعبر عن موضعا بشكل واضح وبهذه الصفة تتميز القضية عن الاسم، بحيث أن هذا الأخير لا يمكن تحليله إلى ما هو أبسط منه، وإذا وجد ثمت علامتين، أحدهما علامة أولية والثانية معرفة بعلامات أولية فلا يمكن لهتين العلامتين أن يكون لهما نفس الدلالة 3,261، وإن كان هناك ثمة شيء لا يمكن التعبير عنه بواسطة علامات القضية فإنه يظهر نفسه في القضية، مثلا إذا أردنا معرفة معنى العلامات الأولية وليس بمستطاعنا أن نشير إلى المسمى فإننا نضطر إلى شرحها بواسطة توضيحات، وهذه التوضيحات هي قضايا أي أن نضع اللفظ داخل مركب لفظي، لكن هذا التوضيح لا يمكن أن يكون معطى إلا إذا كنا نعرف مسبقا معاني الألفاظ، مع العلم أن معنى الاسم يختلف عن معنى القضية، بحيث أن القضية يكون لها معنى بغض النظر عما إذا كان هناك ما تشير إليه أو لا، في حين أن الاسم لا يكون له معنى إلا إذا كان هناك ما يشر إليه طالما أن الاسم يشير إلى الشيء والشيء هو معناه والاسم لا يكون له معنى إلا وهو في سياق القضية 3,3 و3,203.

وكل جزء داخل القضية مما يمكن أن يساعد القضية على إبراز معناها نسميه **رمزا** أو **تعبيرا**، والتعبير هو كل ما تشترك فيه القضايا في صورها ومضمونها، وهو يحدد مقدما صور

جميع القضايا التي يمكن أن يرد فيها وهو سمة بين جميع القضايا ولا يكون له معنى إلا داخل القضية، والتعبير يمكن أن نمثله بواسطة متغير ما تكون قيمته هي القضايا التي تحتوي على التعبير، لنضرب لذلك مثل في القضية التالية (عمر ثاني الخلفاء الراشدين) واستبدلنا اسم عمر كمتغير ووضعنا في مكانه الحرف (س) ونحصل على (س هو ثاني الخلفاء الراشدين)، وفي هده الحالة تظهر جملة من القضايا التي تعتبر قيم للمتغير، غير أن القضايا لا يمكن أن تخرج عن نطاق ما تعنيه العبارة ثاني الخلفاء الراشدين، لكن لو استبدلنا العبارات بحيث نجعلها (س هو ب)في هذه الحالة تزداد عدد القضايا التي يمكن وضعها مكان المتغير شريطة أن تتطابق صورتها وصورة القضية (س هو ب) أي طبيعة القضية وليس ما تعنيه علامات القضية، إلا أن القيم التي يجب أو تحل مكان المتغير يجب أن يكون حدودها هو المتغير نفسه (3,316) وتحديد القيم المتعلقة بمتغير القضية يتم من خلال تحديد القضايا التي يعتبر هذا المتغير علامة مشتركة بينها، والتحديد هذا هو وصف القضايا والوصف يتعلق بالرمز لا بالمعنى (فإذا أخدت على سبيل المثال عبارة الإنسان في القضية فإن القيم التي يجب أن تندرج تحته يجب أن تتخذ صورة اسم الانسان)، لذا نجد العبارة رقم 3,318 يؤكد فيها فتجنشتاين أنه يتصور القضية كما لو كانت دالة للتعبيرات المتضمنة فيها function of the expressiones contained in it.

وأما **العلامة** فهي ذلك الجزء من **الرمز** الذي يمكن إدراكه بواسطة الحواس، ولهذا قد نجد **رمزين مختلفين لهما لعلامة واحدة** ثم يدل كل واحد على طريقته الخاصة، والعلامة لو استخدمت لتشير إلى شيئين مختلفين فلن يؤدي هذا إلى إظهار ما هو مشترك بين الشيئين حتى لو استخدمنا العلامة بطرق

مختلفة من طرف الرمز ذلك لأن العلامة شيء اتفاقي 3.32. وهذا ما يحدث غالبا في اللغة العامية (لغة الحياة) بحيث لفظ واحد له معنيين مختلفين، أو نجد لفظين مختلفين إلا أنه يتم استخدمهما في معنى واحد، مثال على ذلك قد نجد كلمة الكينونة (يكون) قد توجد في سياق تعبر فيه عن التساوي 2+2يكون 4، وقد توجد في وضع تعبر فيه عن الربط بين موضوع ومحمول، فكلمة لأخضر أخضر تعبر على أن الكلمة الأولى تعبر عن الاسم بينما الثانية تعبر عن الصفة، هنا لا يتعلق الأمر فقط بأن لكل واحدة منهما معنى متخلف بل إن لكل واحدة رمز مختلف 3,323. وفي مثل هذه الحالة ينشأ الخلط اللغوي الذي تزخر به الفلسفة كلها، ومن أجل ذلك يجب أن نستخدم جهاز رمزيا يعمل على استخدام العلامات في رمز واحد، وكذلك عدم استخدام العلامات بطريقة واحدة على حين أن لها ذات دلالة مختلفة، بمعنى أدق أن اللغة يجب أن تخضع لقواعد التركيب المنطقي واللغة التي يقترحها فتجنشتاين لا تختلف عن اللغة التي طرحها رسل وفريجه رغم أنهما لم يستطيعا تجنب كل الأخطاء والمشاكل 3,325.

وأما ما يجب أن نفعله من أجل أن ندرك الرمز في العلامة فإنه يجب أن نمنح لها معنى وهذا لن يأتي إلا من خلال التطبيق المنطقي داخل المركب اللغوي، والعلامات التي يعتبر وجودها غير ضروري فهي تصبح عديمة المعنى وهذا هو المقصود بنصل أوكام 3,327 وأي علامة تؤدي وظيفتها بشكل جيد فهي تصبح ذات معنى، غير أن العلامة لما توجد في البناء المنطقي اللغوي يجب ألا تشير إلى ما يكون معناها-إذ يجب إقامة البناء المنطقي دون ذكر معنى القضية، وكل ما يجب افتراضه مسبقا هو تحديد نطاق استعمال العلامات، وكان هذا هو الخطأ الذي سقط فيه راسل حين تحدث عن نظرية الأنماط بحيث أشار إلى الأشياء التي تعنيها علاماته، إذ القضية لا يجب أن تقول أي

شيء عن نفسها وعلامات القضية لا يجب أن تكون متضمنة في نفسها وهذه خلاصة نظرية الأنماط لرسل، وأي قضية تحتوي على الرمز المجهول بحيث يمكن استبداله باسم معلوم وتتحول الدالة إلى القضية، مثال على ذلك لو أخذنا عبارة (س إنسان) ووضعنا مكان المجهول (س) اسم علم مثل (هيجل-محمد-حميد...) وتصبح لذينا قضية صادقة، لكن لو وضعنا مكان المجهول اسم من أسماء الحيوان فإنه ستكون لذينا قضية كاذبة، أما لو وضعنا مكان المجهول اسم أخر لا ينتمي لصنف الانسان أو الحيوان كأن نقول (الحاسوب إنسان) فإن القضية تعتبر خالية من المعنى، ومن أجل أن يتجنب رسل الوقوع في مثل هذا النوع الثالث من القضايا استخدم قواعد تضبط استخدام دالة القضية، ومن هذه القواعد تتألف نظرية الأنماط وتعني أن كل دالة تصلح لها أي قيمة بحيث تتحول إلى صادقة وكاذبة والإنسان يسقط في التناقض لما يخلط بين نمط ونمط أخر، فما يصلح للكل لا يصلح للفرد أو الجزء، بحيث أن الكل دالة حين يدخل على القضية- والقضية التي تتكون من أجزاء لا يمكن أن تتصف بأحد من أجزائها كما أن جزء من القضية لا يمكن أن يتصف بصفة القضية العامة التي يندرج تحتها ومن هنا فالمجموعة لا تكون عضو في نفسها 3,333.

والقضية تتصف بصفتين 3,34، الصفات العرضية وهي المتعلقة بطريقة الصياغة اللغوية، وأما الصفات الجوهرية فهي تلك المتعلقة بطريقة التعبير عما تعنيه، وهذه الصفات الجوهرية هي المهمة وهي التي تشترك فيها جميع القضايا، وقيس على ذلك فما هو جوهري بصفة عامة في رمز ما هو ذلك الذي تشترك فيه جميع الرموز التي يمكن أن تؤدي نفس الوظيفة، والواقع أن هناك نوع اتفاقي فيما نستخدمه من رموز 3,341، وقد يظهر أن الطريقة المتعمدة في عملية الرمز ذات أهمية غير أن المهم هو أن تكون هذه الطرق هي إحدى الطرق الممكنة لاستخدام الرمز، وهذا مالم يحدث للفلسفة فقد

يتجلى أن الشيء الجزئي لا أهمية له إلا أن إمكان وجود كل شيء مفرد يكشف لنا شيء عن طبيعة العالم 3,3421.

والتعريفات هي قواعد لتحويل لغة إلى لغة سواها، فكل جهاز رمزي صحيح يمكن تحويله على جهاز رمزي أخر وفق قواعد، بمعنى أن ما له معنى في الرمز هو ما هو مشترك بين جميع الرموز التي يمكن أن تحل محله وفق قواعد البناء المنطقي، فمثل في دالة الصدق يوجد هناك ما هو مشترك بينها وهو أنه يمكن أن تحل محلها العلامات التالية (~ق)، (ق ∨ ك). وهذا يوضح أن علامة ما قد تدفع أي رمز ليؤدي إلى خبر عام أو كلي3,3441.

والفظ الكلي أو الذي يحيل على التركيب إذا ما حللناه فإن هذا التحليل لن يتم بطريقة عشوائية من شأنه أن يكون تحليل اللفظ نفسه مختلفا في تحليل القضايا، إذ القضية تحدد نفسها في موضع منطقي بناء على وجود أجزائها3,4، وهذه الأجزاء هي إحداثيتها في المكان المنطقي، وعلى الرغم من أن القضية لا يمكن أن تحدد أكثر من موضع منطقي إلا أنها تتضمن الموضع المنطقي كله والموضع المنطقي هذا لا يختلف عن الموضع الهندسي من حيث أنهما إمكان لوجود كائن ما، وإلا لما كان النفي والجمع المنطقي والضرب المنطقي يقدمون لنا إحداثيات جديدة، وبالتالي فإن الإطار المنطقي أي الألفاظ هو الدي يحدد الوضع المنطقي فإن القضية تحتل كل المكان المنطقي، وألفاظ القضية هي فكرة حين نطبقها ونحلل مضمونها 3,5.

4 الفكر هو القضية ذات المعنى.

4 the tought is the signification proposition.)Ogden)

4 a tought is aproposition with asense. (Pears/McGuinness(

لعل أهم مظاهر الجدة التي تتميز بها الرسالة المنطقية الفلسفية في تعاملها مع موضوع اللغة على خلاف التصورات الفلسفية السابقة ما عاد بعض المواقف كرسل ومور وفريجه...، هو أنها تجعل الفكر ليس فكر خالص وإنما هو مجموعة من القضايا أو بالأحرى هو لغة، واللغة من حيث هي قضايا فإنه بإمكان الإنسان أن يبدع في اللغات بقدر ما يشاء من خللها يعبر عن المعنى، دون أن يخطر في باله ماذا تعنيه الألفاظ أو كيف تعنيه، وليست اللغة الجارية إلا ذلك الجزء من الكيان العضوي للإنسان، ومن خلال هذه اللغة لا يستطيع الإنسان الوصول على منطق اللغة مباشرة، واللغة إذن تستر الفكر إلى درجة لا يجعل من المستطاع الاستدلال من الصورة الخارجية الفكر الذي يكسوه ثياب اللغة، ولهذا فإن معظم القضايا والأسئلة التي كتبت عن أمور الفلسفة ليس كاذبة بل خالية من المعنى، ولسنا نستطيع أن نجيب عن مثل هذا النوع من الأسئلة، ومعظم المشاكل الفلسفية إنما أصلها هو أن منطق اللغة عادة ما يساء فهمه، ولذا فهي لا تشكل مشاكل على الاطلاق بقدر ما هي أشباه المشاكل، وعلى هذا الاساس يكون **هدف الفلسفة كلها هو نقد للغة**، والنقد هنا يفيد التحليل critique وليس النقد criticism بمعناه الأدبي كما استخدمه موثنر في كتابه نقد اللغة.

وتجدر الإشارة إلى أن رسل هو صاحب القول الأول بأن الصورة المنطقية الظاهرة للقضية ليست هي صورتها الحقيقية 4,0031، طالما أنه يظهر للوهلة الأولى أن القضية المرسومة

على الورقة ليست رسم للواقعة الدرية، أو أن العلامة الموسيقية ليست هي صورة لقطعة موسيقى. إلا أن القضية التي تأخذ الشكل (أ ع ب) يظهر على أنها رسم ومن الواضح أننا ندرك أن العلامة شبيهة بما تمثله، فقرص الحاكي والعلامة الموسيقية والفكر الموسيقي وموجات الصوت، كلها بالنسبة لبعضها ترتبط برباط تصويري داخلي كالذي يربط اللغة بالعالم، إذ هناك بنية مشتركة رغم أن التكوين مختلف إلا أن هناك هوية واحدة ليس فقط فيما هو عرضي ولكن حتى فيما هو جوهري أيضا **4,014**، ويتبدى ذلك من خلال المثال التالي، إذ من خلال قاعدة عامة يمكن للموسيقي أن يقرأ السيمفونية من خلال العلامة الموسيقية، وكذلك يمكن أن يعيد بنائها من خلال الخيط الناظم الموجود في قرص الحاكي، كما أنه من خلال القاعدة يمكن أن ينشئ العلامة الموسيقية، وفي الأخير يمكن القول أن ذلك ممكن وفقط من خلال التماثل الداخلي الموجود بين هذه الأشياء التي تبدوا للوهلة الأولى على أنها مختلفة، ولنأخذ مثال الكتابة الهيروغليفية التي ترسم الوقائع التي تتحدث عنها، ومن خلالها ظهرت الحروف الأبجدية دون أن يكون هناك أي تغيير في جوهر التمثيل، وذلك يظهر في فهمنا لمعنى القضية دون أن يتم شرحه لنا **4,021**.

والقضية من حيث هي رسم للوجود الخارجي فذلك يظهر من خلال أنني أعرف حالة الواقع الخارجي الدي تمثله هذا إدا فهمت معني القضية، ومعنى القضية هذا لا تقوله القضية بل تظهره **4,022**، إن القضية تخبرنا أن الأشياء موجودة على هذا النحو، وتظهر لنا كيف توجد الأشياء إدا كانت صادقة، إن القضية إذن هي رسم للواقع الخارجي إلى درجة أنك لا تستطيع إلا أن تقول نعم أو لا لكي تجعلها متشابهة، ولما كانت القضية تصف الوجود الخارجي والوصف هو دكر خصائص الشيء، فإن القضية رسم للوجود الخارجي بذكر خصائصه الداخلية، إنها تقيم عالما مستعينة في ذلك بإطار منطقي تشكله ألفاظ القضية،

وفهم القضية لا يتم إلا من خلال ما تظهره لا من خلال ما تقوله فنحن نفهم القضية بدون أن نعرف ما إذا كانت صادقة أم كاذبة، وأننا نفهمها من خلال الأجزاء التي تتكون منها، والترجمة لا تنقل فقط الأسماء من لغة إلى لغة أخرى وإنما تنقل حتى الظروف adverbes وأدوات الوصل كلها كما لو كانت متشابهة4,025، ولكي نفهم معنى البسائط فلبد من شرحها لنا لنعبر بها في القضايا، على شكل تعطي فيه معاني جديدة باستخدام ألفاظ القضية وذلك من خلال نقل القضية لحالة من حالة الواقع 4,03.

وفي الأخير فإن هذه العلاقة بين القضية والوجود الخارجي هي التي تجعل القضية رسم منطقي للوجود الخارجي ***(النظرية التصويرية)***، والقضية هذه لا تثبت شيء بقدر ما هي رسم له 4,03، إنها تجميع الأمر من أمور الواقع ابتغاء فحصها، ولذلك فبذل من قول القضية تعني كذا أو كذا يجب القول القضية تمثل هذا أو هذا، بحيث أن كل اسم يقابله شيء والأخر يقابله شيء ثم ترتبط هذه الأسماء بحيث يجئ الكل على شكل رسم واحد يمثل الواقعة الدرية 4,0311، **ومن ثم فإن إمكان القضية إنما يقوم على أساس مبدأ تمثيل الأشياء بواسطة الأسماء والفكرة الرئيسية هنا هي أن الثوابت المنطقية لا تمثل شيء4,0312 أي أن منطق الوقائع لا يمكن تمثيله.** ولما كانت القضية تمثل حالة من حالة الوجود الخارجي فإن ذلك لا يحصل حتى تبين القضية نفسها من الناحية المنطقية أي أن تبين ماذا تعنيه ألفاظها، ومن هنا نعرف الإطار المنطقي الذي يسمح به استعمال الألفاظ، وفي القضية يجب أن تكون هناك نفس الكثرة المنطقية التي يتميز بها الواقع. وفي هذه النقطة بالذات نجد أثر كتاب **مبادئ الديناميكا** لهيرتز على نظرية التصوير لذا فتجنشتاين، بحيث يرى هيرنز أن أي نموذج مادي إنما هو نموذج ديناميكي لنسق اخر 4,04. وفي سياق

الحديث عن التمثيل نجد أنه لا يمكن أبدا أن نخرج عن نطاق الكثرة المنطقية، إذ لو وجدنا قضية كما يلي (كل فرد من أفراد الإنسان يتصف بصفة الغباء) ففي هذه الحالة لا نعرف الحد الذي وصل إليه التعميم، ومن أنواع هذه القضايا ناقصة لأنها لا تتوفر على الكثرة المنطقية، وبهذا **يكون المذهب المثالي غير كاف في شرحه للعلاقات المكانية ما دام أنه لا يشرح الكثرة المنطقية الموجودة في هذه العلاقات 4,0412**، إذ الوجود يقارن بالقضية، والقضية تكون صادقة أو كاذبة بقدر ما هي رسم للوجود الخارجي 4,0412.

والجدير بالذكر أنه إن لم نلاحظ أن المعنى مستقل عن الواقع فإنه سيصبح من الصعب أن نعرف أن الصدق والكذب هما علاقتان بين الألفاظ من جهة والاشياء من جهة أخرى (وكان هذا مفترق الطرق بين طرح فتجنشتاين وتصور الوضعية المنطقية التي تتصور أن معنى القضية ينبني على وجود أو عدم وجود ما تمثله القضية في الوجود الخارجي ومن هنا مشروعية مبدأ التحقق). وعلى هذا الأساس سيصبح ما تعنيه (ق) هو ما تعنيه (لاق) ومن هنا قد نقول إنه بإمكاننا التعبير عما نعنيه بالقضايا الكاذبة كما نفعل في القضايا الصادقة ما دام أننا نقصد أن هذه القضايا تكون كاذبة، لكن الجواب الصحيح عن هذا أنه لا يمكن التعبير عن ما نعنيه بواسطة القضايا الكاذبة، لأن القضية تكون صادقة إذا كان هناك ما تمثله موجود في العالم الخارجي، وأما إذا كنا نعني ب(ق) نفس ما نعنيه ب (لاق) فإن هذه الأخيرة في التصور الجديد ستصبح صادقة لا كاذبة وستصبح (ق) و(لاق) ذات معنى واحد، إلا أنه ما دام أنه ليس هناك ما يقابل رابط النفي(~) في الوجود الخارجي، فإن (ق) و(لاق) لهما معنيان متضادان لكن يقابلهما وجود واقعي واحد، والتصوير يبين فكرة الصدق بكل وضوح، فإذا قلت أنا هناك بقعة سوداء على الورقة وإذا وجدت فعلا أن هناك بقعة سوداء يقابل ذلك واقعة موجبة، أما إذا وجدت هناك

بقعة بيضاء فإن ما يقابل ذلك هو واقعة سالبة، لكن ما الذي يقابل القضية السالبة؟ ولكن قبل أن نقول إن نقطة ما سوداء أو بيضاء فإنه يجب أن نعرف الشروط التي تجعل نقطة ما بيضاء أو سوداء، بمعنى أن الحكم على قضية ما بأنها صادقة أو كاذبة يستلزم أولا أن أعرف الشروط التي من خلالها أحكم على أن (ق) صادقة و(لاق) كاذبة، ووصف القضية بأنها صادقة أو كاذبة ليس شيء يجئ خارج القضية كما اعتقد **فريجه** بل إنها محتوي في القضية نفسها **4,063**.

ولعل أهم ما تثبته القضية هو معناها وإن هذا ليصدق أيضا في حالة النفي هذا الأخير قد سبق تحدده بالموضع المنطقي الذي تحدده القضية المنفية لأن ما هو منفي هو القضية، والقضية هده تمثل وجود أو عدم وجود الوقائع الدرية، ومجموع القضايا الصادقة هي مجموع العلم الطبيعي أو العلم الطبيعي كله.

ومكانة الفلسفة في هذا هو أنه لا يمكن أن تكون في مستوى العلوم الطبيعية، ومن ثم فإنها تحتل موقع أدنى أو موقع أعلى، غير أن المكانة التي تليق بها هو التوضيح المنطقي للأفكار، إنها ليست نظرية من النظريات إنها فاعلية، إن الفلسفة يجب أن تعمل على توضيح وتحديد الأفكار بكل دقة لتزيل منها الغموض ولإبهام ولا تربطها أي علاقة بعلم النفس أكثر من أي علم طبيعي أخر **4,112**، ونظرية المعرفة ليست إلا فلسفة علم النفس، أي شكل من أشكال ظهور الفلسفة في علم النفس على شكل توضيحات إذ يقول فتجنشتاين "ألا تقابل دراستي الألفاظ اللغة دراسات عمليات الفكر التي دهب الفلاسفة إلى أنها شيء جوهري لفلسفة المنطق، وكل ما في ذلك أنهم ورطوا أنفسهم في بحوث نفسي لا ضرورة لها، والواقع أن هناك خطر مشابه لهذا الخطر بالنسبة للمنهج الذي اصطنعته**4,1121**". وكذلك نفس الشأن بالنسبة لنظرية داروين

ليست لها أية علاقة بالفلسفة، والفلاسفة منذ العهد القديم وهم يورطون أنفسهم في مشاكل وهمية مصطنعة وحتى الفلسفة من هذا الجانب ما تزال موضوع نقاش حول موضوعها.

إن الفلسفة يجب أن تحدد ما يمكن التفكير فيه وبالتالي ما لا يمكن التفكير فيه، إنها تبين ما لا يمكن التحدث عنه عن طريق توضيحها لما يمكن الحديث عنه، وكل ما يمكن التفكير فيه يمكن التفكير فيه بوضوح- وكل ما يمكن قوله يمكن قوله بوضوح**4,116.** إن القضايا تمثل الوجود الخارجي إلا أنه لا تستطيع أن تمثل ما هو مشترك بينها وبين الوجود الخارجي أي **الصورة المنطقية**، لأن تمثيل هذه الصورة يتطلب أن نضع أنفسنا نحن والرسم خارج العالم إلا أن هذا المطلب أمر غير ممكن التحقق، ومن ثم فإن حل المشكلة يتم من خلال أن الصورة المنطقية تظهر نفسها في القضية، وما يظهر نفسه لا يمكن التعبير عنه باللفظ **4,121.** فإدا لدينا القضية التالية **(سقراط حكيم)** فإنها تبين أن ما نتحدث عنه يحتوي على الحكمة (حكيم)، وإذا وجدنا قضيتين على الشكل التالي (ق أ) و(ج أ) هنا نعرف أنهما تتحدثنا عن الشيء نفسه ويظهر ذلك من خلال احتوائهما على علامة (أ)، وإذا وجدنا قضيتين متناقضتين فإن ذلك يظهر من خلال بنيتهما. وفي الأخير يمكن القول إن ما يظهر نفسه لا يمكن التعبير عنه بواسطة اللغة **4,1212.**

وأما لأن بعد تم إدراك الفكرة المنطقية الصحيحة وكل ما تبقى هو أن نوفق على جهاز رمزي سليم، والخطوة المواتية هي الحديث عن الصفات الصورية للأشياء والوقائع الدرية، إد نجد هناك صفات داخلية وخارجية أو قل هناك علاقات داخلية وأخرى خارجية، والجدير بالذكر أن هده **الصفات والعلاقات** لا يمكن إثباتها في القضايا، إنما هي تتبدى في القضايا التي تمثل الوقائع ونقول إن الصفات الداخلية لواقعة هي ما تسم (السمة) هذه الواقعة (بنفس المعنى الذي نقصده حين نتكلم عن

صفات الوجه)، والسمات الداخلية هي التي من المحال علينا أن نتصور موضوعا خاليا منها، إذا تترابط هذه الألوان في علاقة فيما بينها إلى درجة أنه لا نستطيع أن نتصور أن هناك علاقة بينها، وهنا نجد أن الاستعمال المتغير لكلمتي (الصفة) و(العلاقة) يقابله الاستعمال المتغير لكلمة الشيء، وكون العالم متصف بصفة ما فإن ذلك لا يمكن التعبير عنه بواسطة القضايا و إنما تعبر عن نفسها في القضية التي تمثل الشيء بواسطة الصفات الداخلية الخاصة بهذه القضية، وإنه سيكون من غير المعنى أن ننزع الصفة الصورية عن القضية أو أن ننسبها لها**4,124. والعلاقات الموجودة بين أمور الواقع الممكن حدوثها يعبر عن نفسه في اللغة بواسطة العلاقات الداخلية الموجودة بين القضايا التي تمثلها 4,125**، وفي هذا حل للمشكلة القائمة حول ما إذا كانت جميع العلاقات داخلية أم خارجية، والمسلسلات التي تجئ على شكل العلاقات الداخلية مثل الاعداد نطلق عليها المسلسلات الصورية كما نقول إن **1** أصغر من **2** وأن **2** أصغر من **3** إلخ **4,1251.**

وبنفس الطرح الذي نتكلم به عن الصفات الصورية يمكننا أن نتكلم لأن كذلك عن ***التصورات الصورية*** وتصورتنا عن أسماء الأعلام، وهذا التميز بين تصورتنا عن أسماء الأعلام والتصورات الصورية إنما يهدف إلى تجنب الخلط اللغوي بين هذين النمطين وهذا الخلط هو ما كان يملأ المنطق القديم 4,126، فكل اسم يندرج تحت التصور الصوري من حيث اسم تابع له ولا يمكن أن نعبر عنه بواسطة القضايا، لأن ذلك الاسم يعني ما يعنيه بنفسه وبشكل مباشر يشير إلى ما يعنيه. أما التصورات الصورية فلا يمكن أن تكون مثل تصورتنا عن أسماء الاعلام، ذلك لأنها تتمثل بواسطة دالة الصدق، والتعبير عن التصورات الصورية هو ما تتميز به العلامات، وأي علامة من هذا النوع إنما هي سمة مميزة لجميع العلامات التي يندرج معناها تحت هذا التصور، ويكون

التصور الصوري في هذه الحالة يعبر عن المتغير في القضية الذي تكون فيه هذه السمة ثابتة على الدوام، وقيمة التصور الصوري تتمثل في المفردات التي تندرج تحته ويمكن أن نسمي هذه المفردات **بالماصدقات.** والتصور الصوري يصبح زائف إذا ما استخدم ليحيل على شيء جزئي أو مفرد، وعندما نجد كلمة مثل (شيء موضوع موجود...) وتم استخدمهما بطريقة صحيحة فسيكون قد تم التعبير عنها في الجهاز الرمزي بواسطة اسم متغير، كما نقول في القضية مثل <هناك شيئان يتصفان ب ...> وبصيغة رمزية نكتب (∃ س.ص)وحيثما تستعمل على نحو أخر أي ككلمة ذات تصور معين فعندئذ تظهر هناك قضايا خالية من المعنى كأن نقول هناك أشياء على الطاولة أو أن نقول هناك **100** شيء على الطاولة كما لو كان هذا الشيء متعين ومتحدد، إذ ليس بدي معنى أن نتحدث عن العدد الكلي للأشياء لأن التصورات الصورية ليس مما يمكن تمثيله فالفئات، ولكن يمكن تمثيله فقط بالجهاز الرمزي الذي يمثل المتغيرات، والخلط بين التصور الصوري وتصورتنا عن أسماء الاعلام هي من بين أنوع الخلط اللغوي التي يقع فيها أغلب الفلاسفة ولعل أهمهم هو رسل وفريجه **4,1272**.

4,12721 والتصور الصوري يتم معرفته من خلال ما يندرج تحته من أشياء، ولا نستطيع أن نعتبر المفردات الجزئية أو حتى التصور الصوري هي أفكار أولية كما فعل ذلك **رسل**، ذلك لأن التصور الصوري والأفكار الجزئية ليست في نفس المستوى بل إن واحد منهم يخرج من الأخر، والتصور الصوري نعبر عنه رمزيا من خلال بيان الحد الكلي الخاص بالمسلسلة الصورية (أ ع ب) ونكتب (∃س) و **أ ع س ، س ع ب.** والحد الكلي للمسلسلة الصورية لا يمكن التعبير عنه إلا بواسطة متغير ما يشكل حد هذه السلسلة، وهذا ما أغفله رسل وفريجه وكانت طريقتهم في التعبير عن التصور الصوري غير صحيحة، ومن ثم فإن السؤال

عن التصور الصوري هو سؤال لا معنى له، لأنه لا يمكن لأي قضية أن تجيب عن هذا السؤال 4,1273 و4,1274، كما ونجد أن المنطق لا يمكن أن تسوده الأعداد كأن نقول الكون واحد أو متعدد فهذا التطبيق العددي لا يصدق في المنطق 4,128.

وأما علاقة القضية بمعناها فيمكن القول إنه يتحدد من خلال اتفاق القضية أو اختلافها مع إمكانات وجود أو عدم وجود الوقائع الدرية 4,2، وفي العبارة 4,21 نجد أن القضية الأولية تثبت وجود واقعة درية ما، وعلامة هذه القضية تفيد أنه لا يمكن أن توجد هناك قضية أخرى تناقضها، بمعنى أن القضية السالبة لا وجود لها ما دام أن القضية تتكون من أسماء تحدد ما هناك وما ليس هناك، ومن الواضح أن تحليل هذه القضايا لبد أن يوصلنا دائما إلى نفس العناصر أي إلى أسماء مترابطة فيما بينها وفق طريقة محددة، وبالتالي لا يمكن للتحليل أن يؤدي إلى نتائج متناقضة لأن كل شيء في القضية يجب أن يكون محدد المعنى ودقيق، فالقضية عندما توصل المعنى تكون قد قامت بدورها لأنها تشبه الساعة التي لا تخطئ في الوقت حين تحدد لي موعد القطار أو موعد الغداء. ومن ثم فإن الأسماء في القضية تترابط بشكل يسمح فيه لتقديم المعنى، ويفترض فتجنشتاين أنه لو كان العالم مركب بدرجة غير متناهية بحيث أن كل واقعة تتكون من عدد لا نهائي من الأشياء فحتى في هذه الحالة لبد من وجود أشياء ووقائع درية .4,6211

4,23 ***والأسماء*** لا ترد في القضية إلا في سياق محدد بحيث أن هذه الأسماء هي الرموز البسيطة ونشير إليها بواسطة الحروف (أ ب ف)، والقضية في الرمز نشير إليها كذلك كما في الرمز بالحروف التالية (ق ل ر)، وإذا كان هنا علامتين بنفس المعنى فإننا نشير إليهما بواسطة علامة التساوي، ومند العبارة 4,241 نجد فتجنشتاين يميز بين **القضية الأولية**

والقضية التحليلية، فالقضية الأولية تكون صادقة إذا كانت هناك واقعة درية وتكون كاذبة إذ لم توجد هناك واقعة درية، والعالم يتم وصفه فقط بواسطة القضايا الأولية، أما نوع القضايا التي تقول **أّ=ب** فهي لا تفعل أي شيء أكثر من أن بينها علامة التساوي **4,242**، فهي لا تقرر شيء عن معنى العلامتين (أ,ب)، ومن ثم فإن التعبيرات المتشابهة **(أ=أ)** لا يمكن أن تكون قضايا أولية أو علامات ذات معنى. ومبدأ صدق القضايا الأولية هو وجود أو عدم وجود الوقائع الدرية، واستقصاء جميع القضايا الأولية الصادقة يقدم لنا وصفا كاملا للعالم فالعالم يوصف بشكل كامل من خلال استقصاء جميع القضايا الأولية بالإضافة إلى دكر ما هو صادق منها وما هو كاذب **4,26**، **وإمكان صدق القضايا الأولية تعني إمكانات وجود وعدم وجود الوقائع الدرية**، ولنفترض أن لذينا ثلاث قضايا (ق ل ر) فإن إمكانات صدق هذه القضايا هو إمكانات وجود الوقائع الدرية.

ق	ل	ر
ص	ص	ص
ك	ص	ص
ص	ك	ص
ص	ص	ك
ك	ك	ص
ك	ص	ك
ص	ك	ك
ك	ك	ك

ومن خلال الجدول فإن القضية تعبر عن اتفاق أو اختلاف

مع إمكانات صدق القضايا الأولية **4,31** و**4,4**، وامكانات صدق القضايا الأولية هو شرط صدق أو كذب القضايا، ومن ثم فإن فهم القضايا الكلية يعتمد على فهم القضايا الأولية، وبالنسبة ل ن من القضايا الأولية يوجد ما مجموعه ن من

القضايا الأولية بحيث نحسب من ن=صفر لنصل إلى مجموع القضايا التي تكون العالم وهي (ل ن)4,42.

ولذلك فقد كان فريجه على حق في نظر فتجنشتاين حين وضع شروط الصدق كبداية أولية لشرح جهازه الرمزي، إلا أن الخطأ الذي وقع فيه هو أنه وضع لكل شيء مقابل في العالم لأنه قد نطرح سؤال حول ما الذي يقابل القضية السالبة على سبيل المثال. كما أنه لا يفوتنا أن نشير إلى أن مبدأ الماصدقية له صلة وثيقة بما اعتبره فتجنشتاين الفكرة الرئيسية في الرسالة أي فكرة الروابط المنطقية، بحيث نجد في العبارة **4,441** أنه لا يوجد هناك شيء مركب يقابل المركب من العلامات، فما يوجد له مقابل هو القضية الأولية في حالة صدقها، إذا ليس هناك أشياء منطقية أي ليس هناك ما يقابل الاقواس أو الروابط المنطقية أو الأدوات المنطقية التي نستخدمها.

إن مجموع شروط الصدق المتعلقة بإمكانات صدق أي عدد من القضايا الأولية يمكن ترتيبها في مسلسلة واحدة، إلا أن هناك حالتين متطرفتين من بين مجموع شروط الصدق. حالة تكون فيها القضية صادقة بالنسبة لكل امكانات صدق القضايا الأولية، وفي هذه الحالة نقول إن شروط الصدق هي ***تحصيل حاصل.*** وحالة أخرى تكون القضية كاذبة بالنسبة لكل إمكانات الصدق، وفي هذه الحالة تكون شروط الصدق هي ***التناقض الذاتي،*** فالقضية تظهر ما تقوله بحكم تركيبها، ومن ثم فإن التحصيل الحاصل والتناقض لا تقولان أي شيء - إذ ليس للتحصيل الحاصل والتناقض شروط الصدق، لأن التحصيل الحاصل صادق بالضرورة، والتناقض كاذب بالضرورة بدون شروط. إن هدين النوعين من القضايا أشبه ما يكونان بالسهمين الذين يخرجان من نقطة واحدة ولهما اتجاهين متضادين، فماذا أعرف من التحصيل الحاصل حين يقول إن الجو إما بارد أو غير بارد، لأن هذه

القضية تقدم كل الافتراضات الممكنة التي قد يكون عليها العالم الخارجي، وعلى الرغم من ذلك فإن التحصيل الحاصل والتناقض ليس خاليين من المعنى لأنهما جزء من الجهاز الرمزي على النحو الذي يوجد عليه الصفر في الجهاز الرمزي في الحساب.

والتحصيل الحاصل والتناقض ليس رسمين من رسوم الوجود الخارجي وهما لا يمتلون أي شيء، لأن أحدهما يسمح بكل شيء للعالم الخارجي بينما الثاني لا يترك أي مكان للوجود الخارجي، إن التحصيل الحاصل قضاياه ينفي بعضها البعض لذا فهو لا تربطه أي علاقة بالعالم الخارجي، إنه أشبه بالجسم الصلب الذي يحد من حرية غيره. وفي الأخير يمكن أن نقول إن التحصيل الحاصل يترك للعالم الخارجي كل المكان المنطقي - بينما التناقض لا يترك للعالم الخارجي أي المكان المنطقي، ومن ثم فإن صدق التحصيل الحاصل ضروري، وصدق التناقض مستحيل، وصدق القضايا ممكن، وفي هذه النقطة يمكن أن نوضح حالة التدرج في الاحتمالات 4,464.

ويمكن القول في هذا الصدد أن المجموعة المترابطة من

العلامات يقابلها مجموعة منطقية من معانيها، وبالنسبة للمجوعة العشوائية لا يقابلها إلا مجموعة معينة من الأشياء، فإدا لم يكن هناك رباط منطقي كان مقابل ذلك عدم وجود أي مجموعة من الأشياء تناظرها. وبالتالي فإن التحصيل الحاصل والتناقض هما الحالتان الحديتان لتجميعات الرموز أي الخالتان التي يقف عندهما تسلسل الممكنات 4,466، ومن الطبيعي أن تترابط العلامات كذلك بعضها البعض في التحصيل الحاصل والتناقض بعلاقات خالية من المنعى، وغير جوهرية بالنسبة للرمز. ويبدو أنه من المهم أن نعرف أن أي لفظ في اللغة له معنى محدد ويشير إلى شيء محدد ولا يشير إلى شيئين مختلفين في نفس الوقت، وهذا أمر أساسي في إنشاء أي لغة

وتشكل هذه هي الصورة العمومية للقضية وما يثبت هذه الصورة هو عدم وجود قضية لا نستطيع التنبؤ بها قبل وقوعها، والصورة العمة للقضية هي قولنا "أن كذا هو ماهناك في الواقع". ولنفترض أننا نعرف جميع القضايا الأولية عندها يمكنني أن أكون ما أريد من القضايا ما دام أن هذا هو جميع ما يوجد من القضايا الأولية. لأن القضايا هي جميع ما ينتج من كل القضايا الأولية ولذا نقول إن القضايا هي تعميمات للقضايا الأولية 4,52.

5 القضايا عبارة عن دالة صدق القضايا الأولية.

5 proposition are truth-function of elementary proposition.

إن القضايا الأولية تخلع الصدق عن القضايا5,01، وأنا أستطيع أن أعرفة معنى عبارة ما إما بأن أضع المتغير مكان المجهول أو أضع قرين ذلك الاسم، واستخدام الرموز هو متوقف على الاتفاقيات العرضية، ومكمن الخطأ الدي وقع فيه فريجه يكمن في أنه جعل منطق القضايا أسماء والمتغيرات بمثابة قرائن لهذه الأسماء.

وأما ***دالة الصدق*** فيمكن ترتيبها على شكل مسلسلات تشكل في الجوهر أساس نظرية الاحتمالات، بحيث ننطلق من التحصيل الحاصل وننتهي بالتناقض الذي يوجد في نهاية المسلسلة، ولعل أولا مجال ينشأ فيه الإجراء هو عندما تخرج قضية من قضية أخرى بطريقة يحفظ لها المعنى من الناحية المنطقية، ومن هنا يمكن القول إن دالة الصدق تأتي نتاج إجراءات توجد في القضايا الأولية كأساس لها، ومن أمثال هذه الإجراءات نشير إلى الضرب المنطقي والجمع المنطقي والنفي. ومعنى دالة صدق القضية ق هو معنى القضية ق، والجزء يعبر عن نفسه في متغير ما ويبين لنا كيف أنه يمكننا أن ننتقل من احدى

الصور إلى صورة أخرى لأنه يعبر عن الاختلاف بين الصور بين (ـق و ق)، ولعل النقطة التي تشترك فيها جميع الإجراءات هي القضية الأولية التي ينطلق كل واحد منها - بحيث أن المقدمة أي القضية الأولية تصاغ بطريقة مختلفة في الإجراء أي في دالة الصدق. والإجراء الدي يؤدي إلى إنتاج **ل** من **ق** يؤدي إلى إنتاج **ن** من **ل** وهذا إلخ، والإجراء لا دخل له في معنى القضية لأنه لا يثبت شيء وهو أشبه ما يكون بالقطار الدي يوصل من جهة إلى جهة أخرى فهو لا يضيف شيء لا لهذه الجهة ولا لهذه الجهة 5,242.

وما يجدر بالذكر أنه لا يجب الخلط بين **الإجراء والدالة**، لأن الإجراء هو الذي يؤدي بنا إلى الدالة على اعتبار أن الدالة لا يمكن أن تكون متغير نفسها، إذ لا يمكن أن نقول في دالة الصدق التالية (س إنسان) أي نضع مكان المتغير س الدالة نفسها (إنسان إنسان)، بل إننا نقول (محمد س وهو إنسان) في هذه الحالة الدالة إنتقلت من صورة إلى صورة بواسطة إجراء الوصل(٨)، كأن أقول أيضا عدد أبنائي 4، وباستعمال إجراء أخر أستطيع القول أن عدد أبنائي 2+2، وبهده الطريقة يمكن الإنتقال من حد في السلسلة إلى حد آخر حسب الترتيب الهرمي عند رسل وهويتد على الرغم من أنهم لم يصرحوا بذلك إلا أن فتجنشتاين هو من استلهمه منهم 5,252، ومن ثم فإن التتابع المتكرر للإجراءات ينقلنا من قضية إلى أخرى بشكل تحضر فيه احتمالات خروج القضية من قضية أخرى، إلا أن التحصيل الحاصل والتناقض هما التان تندرجان ضمن الحدود النهائية للسلسة، فالتحصيل الحاصل في بداية السلسلة والتناقض في النهاية 5,2522.

5,153 والقضية في حد ذاتها لا يمكن أن توصف بأنها محتملة أو ممكنة فإما أن تكون أولا تكون إذ ليس هناك حد وسط ومن خلال التجربة يمكن الحسم في هذا الأمر، وذلك يظهر

من خلال المثال التالي (لنأخذ وعاء توجد فيه ثمنيه كرات أربعة منها صفراء وأربعة أخرى حمراء، ومن خلال السحب بتتابع أستطيع أن أعرف أن عدد الكرات متساوي). ومن ثم فإن هذه الحقيقة ليست رياضية لأنها تحققت من خلال التجربة، والحدث يحصل ولا علاقة له بالظروف التي لا أعرفها، وعلى ذلك فإن وحدة قضية الاحتمال هي وحدها الظروف فيما أعلمه منها وهي تعطي درجة معينة من الاحتمال للقضية **5,155.**

كما وأن الاحتمال هذا قد يكون تعميم (الاحتمال تعميم) وهو يتضمن وصفا عاما لصدق القضية**5,156**، والحقيقة أنه لا نكون في حاجة إلى الاحتمال إلا في حالة قصور اليقين أي عندما لا نعرف إلا صورة جزئية عن الواقعة (وهذا على خلاف رسل الذي يقول إنه لبد من القضية العامة لوصف العالم)، صحيح أن القضية تقدم رسما ناقصا إلا أنها دائما صورة كاملة، والمقصود هنا بصورة القضية هي دالة القضية، ونقصان القضية يكون عندما لا تصور الواقع كما هو فعل، بمعنى أدق أن القضية تكون ناقصة عندما تكون كاذبة **5,156.**

5,2والقضايا ترتبط بعضها البعض وفق علاقات داخلية وتظهر هذه من خلال الإجراءات التي تستخرج قضية من قضية أخرى، ولهذا يكون الإجراء هو التعبير عن البنية في النتائج التي ينتهي إليها والمقدمات التي انطلق منها، وعلى ذلك فإن الإجراءات الصدقية هي التي توصلنا إلى القضايا ومن ثم تكون القضايا هي نتائج نصل إليها، وما أشبه تفرع القضايا واحدة من الأخرى بقولنا في الكلام (...و...و...و...) ويجدر بالذكر إلى أن هناك أنواع من الإجراءات يمكن أن تزول وتعود إلى حيث انطلقت مثل إجراء النفي حين ينطبق على نفي أخر **~ (~ق)** وتصبح النتيجة هي (ق). **وهده الفكرة تؤدي إلى نتيجة مفادها أنه لا توجد هناك أشياء من قبيل الثوابت المنطقية بالمعنى**

الذي دهب إليه فريجه ورسل 5,41. ومن ثم فإن النتائج التي نصل إليها بواسطة تطبيق الإجراءات هي من نفس الهوية وهي تمثل دوال الصدق للقضايا الأولية، كما أن ٨ و ٧ وغيرها من الروابط المنطقية ليست علاقات على النحو الذي توجد عليه على يسار وعلى يمين ...إلخ 5,41 و5,42. ومن الواضح أن هناك علاقة بين هذه الروابط المنطقية وهي تتمثل في أنه يمكن معرفة **النفي** بواسطة **الفصل** كما أنه من الممكن أن نعرف الفصل من خلال إدخال **(⊃ و ¬)**، فمثل يمكن نستغني عن التلازم في القضية التالية **(ق ⊃أ)** ونعرفه من خلال الفصل والنفي ونقول **(ق٧¬أ)** أي إما أن تكون **ق** أو لا تكون **أ**، كما أنه من الممكن الاستغناء عن (**٧**) باستخدام العلامتين **(⊃ و ¬)** وننتقل من **(ق ٧ أ)** إلى **(ق ⊃ ¬أ).** وعلى ذلك يظهر أن ق تستلزم عدد لا نهائي من القضايا **5,42**و **5,43.** وإن كان هذا يعني شيء فإنه يعني شيء واحد وهو أن قضايا المنطق تقول شيء واحد أعني أنها لا تقول شيء 5,43.

إلا أن هناك ثمة أمر يجب الإشارة إليه وهو أن دالة الصدق ليست دالات مادية، فإدا ما أردنا أن نثبت شيء ما عن طريق تكرار النفي (لالاق) فهل هذا يعني أن النفي متضمن في الاثبات؟ ومادا يعني (لالاق) هل يعني (لاق) أم أنه إثبات ل(ق) أم أنه يفعل الاثنين معا؟

إن الجواب عن هذه الأسئلة تتمحور في سؤال مفاده هل النفي يمثل شيء؟ أو بمعنى أدق هل هناك شيء اسمه لا؟

ولعل الجواب عن هذا إنما يتمحور حول أن (لالاق) لا تتعامل مع النفي كشيء موضوعي ولكنه كممكن في الاثبات، ومن هناك تختفي فكرة الثوابت المنطقية 5,441.

المنطق:

إذا وجدنا علامات أولية، وجب على المنطق أن يوضح لنا العلاقة بين هذه العلامات، وأن يصبح من الممكن معرفة علامة من العلامات وأن يتم بناء المنطق على أقل عدد من العلامات الواضحة، وإدا كان في المنطق ثمة أفكار أولية فيجب أن تكون مستقلة ويتحدد حدود دخولها في سياق محدد، فمثل إدخال النفي يجب علينا أن نفهم في القضايا التي تأخد الصورة (⌐ق) كما نفهم في القضايا التي تأخد الصورة **⌐(ق٧غ)** أو في قضايا مثل **(ق٨ف)** وغيرها. إد يجب أن ندخله في فئة وألا ندخله في فئة أخرى، لأنه إدا كان معناه في جميع الحالات واحد فإن الامر مثير للشك، وبالتالي تغير طريقة الترميز في جميع الحالات 5,451.

وعلى هذا الأساس فإن إدخال وسيلة جديدة في الترميز في المنطق يجب أن يكون دائما خطوة مليئة بالنتائج، فلا يجوز إدخال رموز جديدة بوضعه بين قوسين أو في الهامش حتى وإن كان إدخاله لا يحمل أي خطر، وبدلك نجد عند رسل وهويتد في البرنكيبيا تعريفات وقضايا أولية مسوقة في كلمات، في هذه الحالة يجب أن يكون هناك تبرير لكن ليس هناك تبرير لأن الطريقة غير مقبولة بالفعل 5,452، وإذا ما تم إدخال ذلك الرمز بطريقة محددة فإنه يجب التساؤل أين يجب استعمال هذه الوسيلة بصفة دائمة لأن وضعها في المنطق يجب أن يتحدد.

وأما وجود الأعداد في المنطق فإنه من الأمور التي تحتاج إلى التبرير على اعتبار أن الأعداد توجد فقط في علم الحساب لا في علم المنطق، إذ ليس هناك ما يفرض وجود الأعداد في المنطق، وفي المنطق لا يوجد هناك تجاوز بين متنافرين كما لا يوجد هناك تميز على أساس هذا عام وهدا خاص، ولما كان الأمر يتعلق بحل بعض مشاكل المنطق فإن ذلك يجب أن يكون محكم لأنها توضع موضع الأحكام، فحل هذه المشاكل يجب أن يكون

متسق ومتحد في بناء مغلق على نفسه ومطرد القاعدة. ونحن إذا قدمنا العلاقات المنطقية بطريقة صحيحة فيمكن أن تقدم معناها بالفعل، وعنها لن يكون هناك فقط **(ق٧ف)** بل سيكون هناك **~(ق٧ ~ ف)** ومن خلال الأقواس يمكن أن نصل إلى قضايا أخر أعم من تلك القضايا 5,462.

ومن الواضح أن استعمال الأقوس يعني أنها تمثل شيء، كما أن استعمال الأقواس مع العلامات الأولية هذا يجب ألا يفهم أنها أولية لأن الأقواس لا تعني شيئا بذاتها، والإجراء المنطقي هو بمثابة الفواصل في العبارات أو القضية، ومن الواضح أن كل ما يمكن قوله عن صورة جميع القضايا يمكن قوله بالنسبة لإحداها5,47 ذلك لأن كل إجراءات الصدق إنما متضمنة في القضية الأولية، وكل ما وجد هناك تركيب وجد هناك متغير ودالة ومن ثم وجود الثوابت المنطقية، ويمكن القول أن الثابت المنطقي الواحد هو ما يكون مشتركة بين جميع القضايا تبعا لطبيعتها، وهذا الشيء الذي يكون مشترك هو الصورة العامة للقضية وهي ماهيتها 5,471، وإعطاء الماهية للقضية هو إعطاء الماهية لكل الأوصاف وبالتالي ماهية العالم 5,4711. ووصف الصورة العامة للقضية هو وصف العلامة الأولية والوحيدة في المنطق، فالمنطق يجب أن يستقل بذاته 5,473، فما يجب أن يكون علامة فيه يجب أن يكون قادرا على أن يكون دلالة، فكل ما يجب قيامه في المنطق يصبح في الوقت نفسه أمرا مسموحا به كقولنا (سقراط هو هو)، فهذه العبارة لا تعني شيء ليس لأن الرمز في حد ذاته مما لا يمكن قبوله، فالوقوع في أخطاء في المنطق أمر محال، والوضوح الذاتي الذي تحدث عنه رسل لا يمكن استبعاده من مجالا المنطق **إلا من خلال اللغة التي تمنع أي خطأ في المنطق**، ذلك أن ما يعطي الأولوية للمنطق هو ذلك القول الذي يؤكد أننا لا نستطيع أن نفكر بطريقة غير منطقية5,4731. ففي المنطق لا يمكننا أن نعطي معاني خاطئة للعلامات-ومن هنا مكانة **نصل أوكام** من حيث أنه استبعد كل

الألفاظ والجهاز الرمزي الذي لا معنى له، والألفاظ التي تخدم هدف واحد فهي مترادفة وواحدة، والتي لا تخدم غرضا تبقى خالية من المعنى من الناحية المنطقية5,47321.

وإذا كان فريجه يقول إن بناء لقضية بطريقة مشروعة فإنه يجب أن يكون لها معنى، إلا أنه نجد عند فتجنشتاين العكس بحيث أن قضية ممكنة هي قضية تم بنائها بطريقة مشروعة، وإذا لم يكن لديها معنى فإننا لم نعطي المنعى الأحد أجزائها، ومثال على ذلك نأخذ العبارة التالية (سقراط هو هو) فهي لا تقول شيء لأنه لم نعطي أي معني للفظ هو هو، وإن كان يلعب دور أخر من قبيل التساوي فهذا شيء أخر، ومن ثم فإن الرمز يشترك مع العلامة فقط من خلال الصدفة. وعلى ذلك فإن عدد الإجراءات الضرورية يتوقف فقط على ما نختاره من رموز ومن ثم لا تهم الأفكار التي تدل، بقدر ما يهم هو التعبير عن قاعدة ما، فكل دالة الصدق هي تطبق لعدد متتالي من الإجراءات. (ويعلق ماكس بلاك على هذا على أن المنطق ليس له مادة خاصة وأنه غير قابل للتقسيم إلى عناصر أولية)، على اعتبار أن ما يهم في هذا ليس هو الأفكار الأولية أو الكثرة الرياضية المحدودة، وإنما العلاقة التي تربط بين هذه العلامات والطريق التي تتبعها. وفي الأخير فالمنطق لا تهمه الأفكار الأولية ولكن ما يهمه أكثر هو إجراءات ترابط هذه الأفكار 5,474و5,475و5,476.

والمنطق الذي تتحدث عنه الرسالة لا تهمه الأشياء الجزئية ولا تكون موضوعه، بل إن ما يهمه هو الطريقة التي وفقها تترابط هده الأشياء، ويمكننا أن ندرك أهم الحيل الدقيقة والذكية التي يسلكها المنطق بمرآته الكبرى. ذلك أن التعبيرات الموجودة بين الأقواس ولتكن قضايا نشير إليها بعلامات تكون صورتها كما يلي (ξ̄)، بحيث أن العلامة (ξ) هي

متغير حدوده المتغيرات الموجود بين قوسين، بينا الخط الموجود فوقها أي علامة (¯) (bar)فهو يمثل قيم تلك الحدود،

وهكذا إذا كانت ل (ξ) ثلاث حدود هي (أ-ب-ج) كانت $(\bar{\xi})$=(أ,ب,ج)، وقيم المتغير يجب تحديدها والتحديد عبارة عن وصف القضايا التي تمثل ذلك المتغير، وفي الوصف هناك ثلاث أنواع، النوع الأول هو العد المباشر وفي هذه الحالة يمكننا أن نضع بدل المتغير قيمة ثابتة. **ثانيا** وضع دالة $f(x)$ تكون قيمها بالنسبة لجميع قيم x هي القضايا المطلوب وصفها. **ثالثا** وضع قانون صوري بناء عليه يتم بناء القضايا وحدود التعبيرات الموجودة بين قوسين هي حدود أي مسلسلة صورية. ومن ثم فبدل أن نكتب (......t (أي قيم الصدق true)) (ξ......) نكتب $N(\bar{\xi})$ 5,502.

وأما مسألة **النفي** في الرسالة فإننا نجد أن القضية (لاق) تكون صادقة عندما تكون (ق) كاذبة، وسؤال هو كيف تؤدي علامة النفي إلى وجود اتفاق بين القضية والعالم الخارجي؟ والجواب الذي يقدمه فتجنشتاين عن هذا هو أنه ليست علامة النفي (¬) هي التي تنفي القضية، ولكن ما ينفي القضية هو ذلك الذي يكون مشترك بين جميع العلامات الرمزية والتي تؤدي إلى النفي، وفي هذه الحالة نشأت العلاقة المشتركة بين **(¬ق)** **و(¬¬¬ق) و(ق∨ق) و(¬ق∧¬ق)** إلخ.

وما هو مشترك بين جميع هذه الرموز هو إذا كانت هناك علامة الرمز ثابتة فإنه يمكن أن نبني على أساسها قاعدة تنفي (ق) وقاعدة تثبت (ق) أو (ل) إلخ. وعلى هذا الأساس يمكن القول إنه إن لم تكن (ق ول) تفترضان مسبقا الوصل والفصل والنفي ... فإنه لن يكون للقضية (ق) أي معنى في ذاتها، ولن يكون ل **(ق∨ق) و(ق∧ق)** أي معني من حيث أن لها نفس معنى (ق)، ولن يكون أيضا للقضية (ل) أي

معنى، وبمعنى أدق نقول إن القضية الموجبة تتضمن القضية السالبة بالضرورة والعكس بالعكس **5,515**.

لكن السؤال يبقى مطروحا حول ما إذا كان من الممكن أن نعبر عن القضية السالبة بالواقعة السالبة؟ هل لبد للقضية السالبة أن تكون قائمة على أساس القضية الموجبة؟ مثل إذا كانت (أ) لا ترتبط ب (ب) فإنه تصبح (أع ب) لا تمثل الواقعة القائمة، إلا أن ما يجب أن نلاحظه هو أن القضية السالبة تفترض القضية الموجبة والعكس أيضا وهذا ما أشرنا إليه مسبقا **5,5151**.

وأما أهمية **التعميم** في الرسالة فإننا نجد أنه إن كانت هناك قيم ξ هي جملة قيم الدالة $f(x)$ بالنسبة لقيم x فإن $N\bar{\xi} = \urcorner(\exists x).f(x)$.

والجدير بالذكر أن رسل وفريجه قد ربطوا التعميم بالضرب المنطقي والجمع المنطقي، ومن ثم يصبح من الصعب فهم العبارتين $(\exists x).f(x)$ و $fx.(x)$ التي تختفي فيهما كلتا الفكرتين مع وجودهما **5,521**. ولعل الشيء المثير للأهمية في التعميم هو أنه يشير إلى إطار أولي منطقي وأنه يجعل صفاته الثابتة تظهر، لأنه إذا ما عرفت الأشياء واحد تلوا الاخرة فنه أعرف جميع الأشياء، وإذا عرفت جميع القضايا الأولية أكون قد عرفت جميع القضايا، وفي هذه النقطة يقف فتجنشتاين بين موقف الرفض أمام موقف رسل من القضايا التي يصوغها على هذا الشكل $(\exists x).fx$ لأن الدالة fx ممكنة التحقق، على اعتبار أن العالم يتم وصفه بالتحصيل الحاصل والتناقض والقضايا ذات المعنى، ومرجع هذه القضايا يكمن في رمزيتها نفسها، ومن خلال هذه يصبح بوسع الإنسان وصف العالم من خلال القضايا العامة، دون أن نربط الاسم بالموضوع محدد ومن ثم فإن المطلوب هو أن نقول أن التعبير (x) لا يوجد إلا وهو وحده، والقضية العامة مثلها مثل القضية المركبة، من حيث أن

عناصرهما مستقلة بعضها البعض وذات دلالة محددة مع العالم، والمجال الذي يسمح من خلاله بناء العالم من خلال القضايا الأولية هو نفسه المجال الدي تحدده القضايا التامة التعميم. ومن ثم فإن صدق قضية أولية هو صدق قضية أولية أخرى **5,5262**.

الهوية:

إن الهوية في الرسلة تختلف كل الاختلاف عن الهوية في الفلسفة التقليدية كما في المنطق الهيجلي أو في منطق فريجه أيضا، ذلك أنه عند فتجنشتاين لا يوجد هناك شيء من قبيل الهوية، على اعتبار أن هوية العلامة تتمثل في علامتها نفسها لا بواسطة علامة أخرى، خاصة وأن اختلاف الأشياء هو نفسه اختلاف علامتها التي تشير إليها، وعلى ذلك فالهوية لا تعبر عن علاقة بين أشياء، ويصبح ذلك أمر واضح من خلال العديد من الأمثلة التي تأخذ الشكل '(*a=x*)⊃ *fx*: (*x*) ' (**<u>شرح</u>:** إذا كان هناك فرد *x* من الدالة *fx* فإن *x=a***)** بكل بساطة ما تقوله هذه القضية هو أن *a* هو وحدها التي تحقق الدالة *f* وليس فقط تلك الأشياء التي ترتبط ب *a*، إلا أنه بالطبع نستطيع القول أن *a* هي وحدها التي ترتبط بالعلامة *a*، إلا أننا لكي نعبر عن الهوية فنحن نحتاج إلى علاقة الهوية نفسها **5,5301**.

*5,5302*والتعريف الذي يقدمه رسل عن التساوي هو تعريف مغلوط لأنه لا يسمح أن نقول أن موضوعين لهما نفس الصفات، وعلى ذلك فإن القول بأن شيئين لهما نفس الهوية فهو قول خالي من المعنى، كما أن قول إن شيء ما دو هوية فإنه أيضا قول لا يقول أي شيء، ولهذا نجد الرسالة تحارب أنواع من الكتابة عن الهوية من قبيل) *(a=a*، *(a.b)=a*، *(∃x.n)donc* *x=n 5,532*.

وفي الأخير يمكن القول إن علامة الهوية ليست أحد المكونات الأساسية في الرمز ولا يمكن كتابات قضايا الهوية في الكتابة المنطقية، والكتابة المنطقية هنا تعني الرموز التي تقول شيء عن الواقع الخارجي، ومن خلال هذا الاستبعاد لقضايا التحليل التي لا تقول شيء يكون فتجنشتاين قد حل فكرة بديهية لانهائية الأشياء عند رسل، وأصبح بذلك حل أمثال هذه المشاكل يتم من داخل اللغة من خلال القول إنه يوجد عدد لا نهائي من الأسماء، وهنا تحل مشكلة أشباه القضايا.

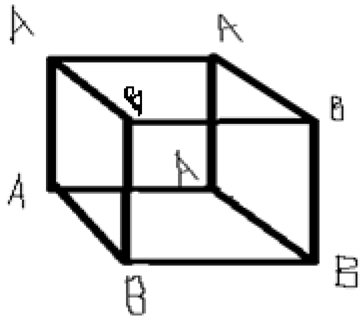
*5,5351*وبالعودة إلى كتاب رسل أصول الرياضيات نجده يستعمل نوع من الافتراض دو طبيعة (أ=أ) أو (ق⊃ق) بمعني أن أي متغير يرد مكان ق يستلزم أن يكون قضية، وفي نظر فتجنشتاين هذا الافتراض خال من المعنى لأنه ليس من الصحيح أن نضع الافتراض قبل وضع القضايا والمتغيرات في مكانها الصحيح، لأن القضية التي تنشأ من هذا النوع تصبح ليست فقط باطلة ولكن خالية من المعنى، وافتراض رسل الذي يقر أ=أ أكان ليكون صادقا لو كان هذا قضية؟ إنه لمن المحال أن يكون قادرا على الصمود للمتغيرات الخاطئة بأكثر أو قل أن يصمد الافتراض الخالي من المعنى لهذا الغرض.

قضايا الاعتقاد:

بدء من العبارة **5,541** نجد فتجنشتاين يطرح ما قد يظهر أن نوع أخر من ظهور القضايا داخل قضايا، وهذا يطرح عدة تساؤلات حول طبيعة هذه القضايا وفي أي صنف تصنف؟ ويبدوا للوهلة الأولى أنه شبيهة بقضايا علم النفس السطحي، كأن نقول (أ يعتقد ب) أو (ق يضن ...) وهذا النوع من القضايا في الحقيقة ليست وليدة فتجنشتاين وإنما كانت موجودة فيما يعرف بنظرية المعرفة عند رسل ومور. ومن ثم فإن القضية التي تأخد الشكل أ يعتقد ب فهي تأخد الصورة ق يقول أ: وهنا لا نجد التقاء بين واقعة وشيء، وإنما نجد التقاء بين

وقائع عن طرية التقاء الأشياء التي تكونها **5,542**. وما يجب التنبيه به في هذه الحالة هو أنه لا يوجد هناك شيء من قبيل **الذات** أو **الروح**، والتعبير الصحيح للقضية التي تأخد الصورة أ يصدر حكم ق يجب أن يظهر أنه من المستحيل التعبير عما لا معنى له، وعلى ذلك فلا مكان لنظرية رسل لأنها لا تستوفي هذه الشروط.

ومن أمثال هذه القضايا يقدم فتجنشتاين مثال المكعب



الدي نجد فيه أن هناك وجهتين مترابطتين ومختلفتين في الوقت نفسه لأنه إذا ما نظرت إلى الركن *b* تبدوا كما لو كان في الأمام والركن *a* كما لو كان في الخلف. وفي الأخير يصبح من الممكن الجواب عن السؤال المتعلق بالصور الممكنة لجميع القضايا الأولية، على اعتبار أن القضايا تتكون من الأسماء، ولما كنا لا نعرف عدد الأسماء ذات المعنى فإنه لا نستطيع دكر القضايا، والسؤال الذي يكون جوابه **منطقي** هو سؤال يمكن الجواب عليه لما ننطقه **5,551**.

وإذا كنا نحتاج أحينا إلى العودة إلى العالم للجواب على مثل هذه الأسئلة فإننا في المسار الغير صحيح، لأن المنطق لا يحتاج لأي تجربة، ولكن أي شيء يكون كذا وكذا لكن ليس أي شيء تجريبي، إن المنطق يسبق أي تجربة ممكنة إنه يأتي قبل سؤال كيف وليس قبل سؤال لماذا.

والجدير بالذكر أن رسل وقع في العديد من المغالطات حين أصر أن هناك علاقات بسيطة بين أعداد مختلفة، لكن بين

أي أعداد؟ وكيف يمكن تقرير ذلك؟ هل من خلال التجربة؟ في الواقع لا يوجد هناك عدد يعود إليه، وبالتالي يصبح من الغير منطقي أن نسأل سؤال ما الدي يجب أن يوجد حتى يمكن أن يكون أي شيء هو ما هنالك في العالم، أو سؤال هل يمكن أن نقيم صورة علامة ونحن لا نعلم ما إدا كان هناك ما يقابلها في العالم، مع العلم أننا نعرف أن الصورة المنطقية مستلقة عن القضية **5,555** و**5,5542**.

من الواضح أن من الممكن لدينا أن نكون **رموزا وفق لنسق ما**، والواقع أن ما يهم ليس هو الرموز وإنما النسق الذي وفقه تترابط الرموز، لأنه في الأخير لن أستطيع أن أعالج الصورة التي كونتها بل أعالج الدي سمح بأن تكون، ومن خلال ذلك يصبح من غير الممكن التدرج في صور القضايا، لأن الواقع التجريبي يتحدد بواسطة الأشياء وتدج القضايا يجب أن يكون كذلك في الواقع الخارجي، وإذا عرفنا أساس قيام القضايا فإن ذلك لبد أن يكون معروفا لكل من يفهم القضايا الأولية **5,5562**.

واللغة العامية هي أيضا بالفعل ذات بناء منطقي، إلا أن هذا ليس حقيقة بسيطة بل إن مشكلتنا ليست مشكلات مجردة وإنما هي أكثر وضوحا وتجسدا، والتطبيق المنطقي يكشف أن القضايا الأولية لها وجود حقا - والمنطق هذا لا يمكن أن يكون في صراع مع تطبيقه ولكن في تواصل معه، ولما كان من غير الممكن دكر القضايا الأولية فإن كل محاولة لدكرها يكون بلا معنى. وفي هذه النقطة يمكن القول **إن حدود عالمي هي حدود لغتي 5,6، والمنطق يملأ العالم إلا أنه وحدود العالم حدوده أيضا**، وليس من الصحيح القول في المنطق أنه يوجد في العالم كذا وكذا لأن ذلك يفرض على المنطق أن يوجد خارج العالم كما أنا ذلك يقصي بعض الإمكانات الممكنة، وما لا يمكن التفكير فيه هو ما لا يمكن قوله.

وبناء على ذلك يمكن القول إن هذا يزودنا بالمفاتيح الأساسية لفهم فكرة **الانا وحدية**، على اعتبار أن ما تقوله الانا وحدية صحيح وخارج عن الخطأ إلا أنه يندرج ضمن ما لا يمكن قوله ولكن يظهر فقط، وذلك يظهر بوضوح في العبارة التي تقول إن حدود لغتي هو حدود عالمي، **ومن هنا فإن العالم والحياة شيء واحد 5,621**. وإذا كان هدا ممكنا فإنه من المحال الحديث عن شيء اسمه الذات ذلك أن الذات التي توجد هنا هي ذات ميتافيزيقية، وليس تلك الذات الذي يدرسها علم النفس، والذات الميتافيزيقية شبيهة بالعين التي ترى كل شيء ما عاد نفسها ولا نستطيع حتى أن تبرهن على أنها من ترى. إن الذات هنا ليست هي الجسم ولا الإنسان وكل ما يهتم به علم النفس، ولكن هده الذات لا إمتداد لها، وكل ما نراه ونتخيله ونصفه فهو على خلاف ذلك، إنه لا يوجد هناك نظام أولي للأشياء. وبمعنى أدق الذات موجودة من حيث هي حد للعالم لا من حيث هي جزء منها 5,64.

6 إن الصورة العامة لدالة الصدق هي: $[\bar{P},\bar{\xi},N(\bar{\xi})]$

6 the general form of truth-function is: $[\bar{P},\bar{\xi},N(\bar{\xi})]$

هده إذن هي الصورة العامة لدالة الصدق وهي نتيجة لتطبيق عدد من الإجراءات على القضايا الأولية، والأهم في هذا هو أنه إذا عرفنا الصورة العامة التي بناء عليها يتم بناء القضايا فإنه تبعا لذلك سنعرف الصورة العامة للطريقة التي من خلالها يتم بناء قضية أخرى بواسطة إجراء 6,002. والصورة العامة الإجراء $(\bar{\eta})$ هي $[\bar{\xi},N(\bar{\xi})](\bar{\eta})\ (=[\bar{\eta},\bar{\xi},N(\bar{\xi})])$. بمعنى أوضح أن الصورة العامة ل 0+1+1=2 هي 0+1+1+1=3، 0+1+1+1+1=4...إلخ، ومن ثم فإن فكرة العدد هي الجانب المشترك بين جميع الأعداد، وفكرة العدد هي المتغير في هذه الأعداد، وفكرة التساوي بين الأعداد هي الصورة العامة لكل التساويات الخاصة للأعداد، وفي هذه

النقطة يؤكد فتجنشتاين على أهمية التعميم الموجود في الرياضيات وبالتالي أهمية نظرية المجموعات **6,031**.

ومن الواضح أن قضايا المنطق كما سلف الحديث عنها هي تحصيل حاصل، أي هي القضايا التحليلية التي لا تقول أي شيء عن الواقع، ولذلك تعد كل النظريات التي تحاول أن تجعل للمنطق موضوعا نظريات باطلة كل البطلان، صحيح أن كلمتي (صادق وكاذب) صفتين ومن الجدير بالملاحظة أن تكون قضيتين تتصف بهاتين الصفتين إلا أنه ليس بالجدير الأكبر من أن نقول مثل (كل الزهور حمراء أو خضراء)، ومن الجلي أن القضية في هذه الحالة أضحت قضية طبيعية – غير أن الصدق أو الكذب غير لصيقان بالشيء الموصوف بمعنى أنهما لا يتعلقان بالواقع وإنما بالقضايا **6,111**.

والتفسير الصحيح لقضايا المنطق يجب أن يفصح لها المكان المتميز بين جميع القضايا، على اعتبار أن الميزة التي تتميز بها قضايا المنطق هو أنه من خلال رمز واحد يمكن أن ندرك أنها صادقة وهذه حقيقة تتضن في ذاتها كل فلسفة المنطق، ومن بين الحقائق أيضا أن القضايا للامنطقية لا يمكن التعرف على صدقها من خلال القضايا وحدها، ولما كانت قضايا المنطق تحصيل حاصل فإنها تبرز الصفات الصورية للغة والعالم وأن الطريقة التي تتركب وفقه قضايا التحصيل الحاصل هو الذي يميز التحصيل الحاصل من حيث هو كذلك، إذ يجب عليها أن تتميز ببناء قضوي خاص. فعلى سبيل المثال القضيتين ق ولاق في ترابطهما ~(ق^~ق) تفيد أنهما تحصيل حاصل إلا أن ذلك يظهر أنهما متناقضتان **6,1201**، ومن أجل أن نميز التحصيل الحاصل من حيث هو كذلك أي في حالة غياب التعميم، وبالتالي بدل من أن نستخدم (أ,ب,ج) نستخدم (صقك) (صرك) (صلك) ونجد فتجنشتاين يستعمل نوع من الخطاطات التي لا تختلف في مضمونها عن الجداول التي استعملها في

العبارة 4.31، ومن خلال هذه الخطاطات 6,1203 نرى أن صدق كل قضية يلتقي مع كل مجموعات صدق متغيرتها، وأن كذب كل القضية لا يلتقي مع أي مجموعة من مجموعات الصدق. ومن ثم يمكن القول إن قضايا المنطق توضح الصفات المنطقية للقضايا من خلال جمعها في قضايا لا تقول شيء.

المنطق

ولما كانت قضايا المنطق هي تحصيل حاصل فإنها تشبه الصفر في مسلسلة حسابية، وقواعد المنطق تتكشف لما نعرف طبيعة الرموز في أي لغة كما كانت، فإذا كانت القضيتان (ق و ل) تحصيل حاصل ومترابطتان على هذا الشكل ق تستلزم ل ويمكن أن نرى ذلك من خلال أن (ق⊃ل∧ق⊃ل) ثم يظهر أن العبارتين تحصيل حاصل، وهذا يجب على السؤال حول ما إذ كانت قضايا المنطق تتفق مع الخبرة أم لا؟ بل أكثر من ذلك إنه من المستحيل أن تؤيدها أية خبرة ممكنة، ويصبح من الممكن أن نصادر بحقائق المنطق بمجرد أن نعرف فقط طبيعة ألفاظ اللغة، ويصبح القانون المنطقي هو القانون الأسمى لأن المنطق لا يمكن أن يخضع لأي قانون أخر وهذا يمثل رد على تصور رسل الذي يرجع القواعد المنطقية إلى الواقع 6,1224.

وصدق قضايا المنطق ليس هو صدق عرضي عام كما اعتقد رسل الذي كان يذهب إلى القول إنه صدق يشبه صدق قضية (كل إنسان فان)، غير أن الصدق عند فتجنشتاين هو صدق منطقي تحصيل حاصل، وبالتالي يصبح من الممكن أن يوجد هناك عالم لا تصدق فيه قضية (كل إنسان فان) بينما التحصيل الحاصل لا يربطه أي شيء بالعالم الخارجي وما يمكن قوله حول علاقتها بالواقع هو أنها تصف هيكل العالم، أي أنها تفترض أن الأسماء لها دلالة وأن القضايا لها معاني وهذه هي الصفة التي تربطها بالعالم.

ولما كان الذي يتحكم في منطق اللغة هو إدراك طبيعة الألفاظ نفسها، فإنه من المحال أن ينشأ في المنطق شيء لم يكن يرتقب، وحتى الحكم على قضية ما بأنها منطقية فإنه يرتبط بالصفات التي تتصف بها رموزها، ولما نريد البرهنة على قضية ما فإن ما نفعله بدون أن نجشم أنفسنا مشقة ذلك هو أننا نكون قضايا منطقية من قضايا أخرى بواسطة التطبيق المتتابع للإجراء والنتيجة التي نصل إليها في هذه العملية هي أننا نحصل على قضية التحصيل الحاصل لأنه لا يمكن أن يخرج من التحصيل الحاصل غير التحصيل الحاصل 6,126.

ومن هنا يمكن القول إن النتائج التي نصل إليها لا تختلف عن الطريق التي سلكناها إليها، ويكون البرهان في المنطق هو الوصول إلى التحصيل الحاصل حين يكون معقد. لأنه من غير المنطقي البرهنة بالمنطق على القضية التي تدل على شيء لأن قضايا المنطق لا تشير إلى أي شيء بينما القضايا التي تدل يكون ما تحيل إليه هو برهانها، ويكون برهان التحصيل الحاصل هو رموزه لا مادة له، وكل القضايا الموجودة في المنطق متساوية إذ لا وجود فيها لتمييز لأنها جميعا تفيد التحصيل الحاصل لا سواء في المقدمة أو في النتيجة، ننطلق من التحصيل الحاصل ونصل إلى التحصيل الحاصل.

الرياضيات

عادة ما نتحدث في الرياضيات عن الكثرة المنطقية والتي تعني بشكل أو بأخر أن عدد القضايا الأولية عدد عشوائي، إلا أنه على الرغم من ذلك يمكن من خلال قضية واحدة أولية أن نبني الناتج المنطقي وهذا ما أكد عليه فريجه، حين أصر على أن معيار القضية هو درجة الوضوح الذاتي، والمنطق بناء على هذا الأساس ليس نظرية بل هو انعكاس للعالم،

أما الرياضيات فيمكن النظر إليها على أنها إحدى طرق المنطق، وقضايا الرياضيات على شكل معادلات ومن ثم فهي لا تقول شيء ولا تعبر عن أي أفكار، ونحن لا نستخدم قضايا الرياضيات إلا حين نريد استدلال قضايا غير رياضية من قضايا أخرى غير رياضية، وقضايا الرياضيات لا تختلف عن قضايا المنطق من حيث أن كلهما تظهر هيكل العالم لكن الأمر يختلف فقط في الرياضيات من حيث أنها تظهره من خلال المعادلات، والصورة المنطقية في الرياضيات تظهر أن رمزا ما يمكن أن يحل محله رمز أخر وذلك يبدوا واضحا بنفسه وذلك من خلال المثال التالي $2+2=4$ و$2^2=4$ و$1+1+1+1=4$.

صحيح أن فريجه يقول إن هذه التعبيرات تشير بطرق مختلفة، إلا أن الجوهري في هذا أنه يمكن إدراك التشابه بن التعبيرات التي بينها التساوي. كما أن صحة قضايا الرياضيات لا يعني شيء أكثر من أنه يمكن إدراك هذا من خلال علامات المعادلات، وإدراك وحدة الدلالة لا يمكن إلا إدا كنت أعرف دلالة كل رمز عندها أستطيع أن أعرف حول ما إذا كانت لهما نفس الدلالة أم لا. وأما إذا سألنا أحد عما إذا كان لبد من حدس لحل مشاكل الرياضيات فإنه سيجيب على أن **اللغة** تزودنا بالحدس اللازم، والطريقة التي نتبعها في العد تؤدي إلى هذا الحدس بعينه، والعد هذا ليس تجربة من التجارب. وفي الأخير يمكن القول إن أهم المناهج التي تستخذها الرياضيات هي الضرورة في الوضوح ومنهج الاستبدال، أي استبدال التعبيرات بتعبير أخر كما أشرنا إلى ذلك مسبقا، وعلى ذلك الأساس يصبح كل ما هو خارج المنطق عرضي 6,3.

الاستقراء والسببية:

يعتبر قانوني الاستقراء والسببية من بين القوانين الأساسية للعلوم الطبيعية بالخصوص بل أكثر من ذلك امتدت أثر هذين المبدأين لتصل لمجموعة من المجالات والتي من بينها الفلسفة والمنطق، غير أننا نجد فتجنشتاين في الرسالة يوجه لهما نقد لدع ويتمثل في أن الاستقراء في المنطق لا يمكن أن يكون قانونا أوليا على اعتبار أنه دو دلالة خارجية، إذ من خلال تكرار ظاهرة معينة في الطبيعة يدعي أنه يمكن الحكم على جميع الظواهر، فمثل طلوع الشمس في كل يوم يعني أنها ستشرق غدا، إلا أنه من الناحية المنطقية لا يمكن القول أنها ستشرق لأن المنطق كما حددنا من قبل لا ينبني على معطيات الواقع، بل أكثر من ذلك لا توجد هناك أي تجربة تؤيده، إن الاستقراء هذا لا أساس منطقي له بل أساسه سيكولوجي (نفسي) فلا وجود لشيء بسيط نحكم من خلاله على ما سيحدث، إذ لا وجود للضرورة إلا في المنطق **6,323** و**6,37** و**6,31**.

وقانون السببية أيضا لا يمكن أن يكون قانون بقدر ما هو صورة قانون أو قوانين بمعنى أنه اسم لفئة من القوانين، فكما نجد في الميكانيكا قانون الحد الأدنى وقانون الفعل الأقل فكذلك نجد في علوم الطبيعة قانون السببية. **وكل القضايا التي تأخد شكل قانون السببية أو قانون الاستمرار في الطبيعة كلها حدوس أولية للصورة الممكنة لقضايا العلم 6,34.** وتقول العبارة **6,362** إن ما يمكن وصفه يمكن حدوثه أيضا، وما يستبعده قانون السببية لا يمكن وصفه.

6,34 فميكانيكا نيوتن على سبيل المثال تفترض إجاد صورة وصفية للعالم، غير أن الصورة التي تكونها تشكل قوالب خاصة لبناء العلم وهي تصور العالم من هذه الزاوية وفقط، ويقدم فتجنشتاين مثال على ذلك من خلال أنه لو أخدنا مسطح أبيض وانتثرت عليه بقع بيضاء بغير انتظام، ونقول أنه مهما

يكن نوع الرسم الذي تكونه هذه البقع، فإنه يمكن وصف المسطح من خلال شبكة ذات مربعات صغيرة نضعها على المسطح، وعندها يسهل علي أن أقول أن هذه المنطقة بيضاء أو سوداء. وهذا ما تفعله الميكانيكا النيوتونية، إلا أن ما تغفله أنه يمكن تقديم وصف أخر للعالم عن طريق شبكة ذات سداسية الأضلاع أو ثلاثية الأضلاع، وفي هذه النقطة تتجلى فقر البديهيات الميكانيكية التي تزودنا بإقامة صرح العلم، ولما كان من المستطاع لأي كان أن يكتب أي عدد عشوائي متى يشاء، فكذلك في الميكانيكا يمكن لأي كان أن يضع القضية الفزيائية بشكل عشوائي أيضا 6,342.

ومن خلال هذا يتكشف الموضع النسبي الذي يحتله المنطق والميكانيكا لأن القول بأن الرسم من أمثال الذي ذكرناه رسم لا يثبت شيئا عن الرسم لأن هذا لا يصدق على كل رسم من هذا النوع، والواقعة التي يمكن وصفها بواسطة ميكانيكا نيوتن لا تثبت شيء عن العالم ما عاد شيء واحد هو أنها يمكن أن تكون رسما لواقعة ما، ذلك لأن الميكانيكا عبارة عن محاولة لبناء القضايا الصادقة التي نحتاجها لوصف العالم وفقا لخظة واحدة، والشيء الذي يجب أن لا ننساه هو أن الوصف الذي تقدمه الميكانيكا هو وصف عام لا نجد فيه أي دكر لأي نقطة مادية جزئية، ومهما يكن من أن البقع في المسطح لأبيض هي أشكال هندسية إلا أن الهندسة لا تقول شيء عن الصورة الفعلية لأشكالها 6,35.

والقوانين مثل قانون السببية لا تتعلق بالشبكة وإنما بما تصفه الشبكة، ومن الواضح أن قانون السببية إنما جاء على صيغة "هناك قوانين للطبيعة" إلا أنه لا يمكن القول إنه يظهر نفسه. ومع النموذج الاصطلاحي لفون هيرتز أن **"الارتباطات المطردة هي ما يمكن التفكير فيه"**، وعليه فلا يمكن مقارنة عملية ما بانقضاء الزمن، ولكن الأمر يتطلب عملية أخرى مع

التتابع الزمني. وهذا القول هو مما ينطبق على المكان أيضا فالقول الذي يزعم أنه لا يمكن أن تحدث حادثتين ما لم تكن متخارجتان إنما هو قول يعزى إلى كوننا غير قادرين على وصف إحدى الحادثتين ما لم يكن هناك نوع من اللاتشابه لأن هذا الأخير قد يعد سبب لحدوث إحداهن وعدم حدوث الأخرى **6,3611**. وعلى سبيل المثال المشكلة الكانطية المتعلقة باليد اليمنى واليسرى التي لا يمكن أن تغطي واحد الأخرى وفي الحقيقة هذا زعم مغلوط، ذلك أن هذين اليدين متطابقتين ويكون ذلك جلي لما نأخذ قفاز اليد اليسرى ونرتديه لليد اليمنى **6,36111**.

وينتقل فتجنشتاين في العبارة **6,371** إلى الحديث عن النظرة التي يكونها العلم الحديث عن الطبيعة على اعتبار أن هذه النظرة في نظره وهمية، ويتمثل هذا الوهم في أن الناس ينظرون إلى القوانين الطبيعية نظرة التقديس والتبجيل وهم في ذلك لا يختلفون عن الناس القدماء الذين كانوا يقدسون الله والقدر، وفي الحقيقة كلهما على صواب وعلى خطأ في ذات الوقت، لأن القدماء كانوا يرون في الله الواحد الكامل، وأما الحداثيون فهم يرون الطبيعة كما لو أن كل شيء تم شرحه وتوضيحه. إلا أن ثمت أمر مهم ورد في العبارة **6,373** وهو أن العالم مستقل عن لإرادة الذاتية، إذ ليس هناك من رابطة منطقية بين الإرادة والعالم، وما دام أنه لا توجد الضرورة إلا في المنطق فإنه لا توجد الاستحالة إلا في المنطق، وقد يظهر ذلك أحيانا في القوانين الطبيعية، إذ لا يمكن أن يوجد هناك في مجال الرؤية لونين مختلفين في مكان واحد وفي ذات الوقت، لأن الصورة المنطقية للون لا تسمح لذلك، ومن ثم فإن كل قول على أن نقطة في مجال الرؤية لها لونين مختلفين في وقت واحد هو عبارة عن تناقض **6,3751**.

أفول القيمة:

إن جميع القضايا متساوية من حيث القيمة، ومن ثم فإن معنى العالم يجب ألا يكون في العالم، وكل ما يحدث في العالم إنما يحدث على النحو الذي يحدث به إذ لا وجود لقيمة وإن كانت فهي بلا قيمة، وإذا كانت ثمة قيمة ذات قيمة فهي يجب ألا توجد خارج العالم لأن ما يحدث في العالم عرضي، وبالتالي يجب ألا توجد فيه وإلا كانت هي الأخرى عرضية.

وبناء على ذلك فلا وجود لقضايا الأخلاق لأن الأخلاق لا يمكن التعبير عنها، إن الأخلاق والجمال شيء واحد والأخلاق متعالية *TRANCENDENTAL*، وأول ما يخطر في البال لما نتحدث عن القانون الأخلاقي هو عبارة "يجب عليك" وماذا إن لم أفعل؟ ومن الواضح أن الأخلاق لا علاقة لها بالعقاب والثواب بمعناه العادي، والفعل الأخلاقي يكون خيرا أو شريرا بناء على طبيعته لا من خلال سلطة خارجية أو ذاتية، إذ لا يمكن الحديث عن الإرادة على أنه الذات التي تصدر الحكم، إذ الإرادة هي ما يدرسها علم النفس فقط ولا تتعلق بالذات، وإذا كانت الإرادة تغير فإنها لا تغير العالم ووقائعه بل تغير فقط حدوده ومن ثم فإن العالم سيكون شيء أخر إما أن يتمدد ويكبر أو ينكمش ويصغر 6,43.

الصوفي:

في العبارة الأخير للرسالة نجد نوع من الكتابة ونوع من نمط التفكير يستخدمه فتجنشتاين وهو مالم يكن يشير إليه في العبارات الأولى من الرسالة، وهذا النمط هو الذي يعرف البعد الصوفي في الرسالة، إذ يقول فتجنشتاين بدء من العبارة 6,43، إن عالم الشخص الحزين ليس هو عالم الشخص الغير سعيد كما في حالة الموت، إذ لا أحد يستطيع أن يعيش الموت لأنه ليس تجربة من التجارب لنعيشها في الحياة، والموت لا يغير العالم وإنما يوقفه، ومن كان يفهم الأبدية على أنها بلا

زمنية أي لا بداية لها ولا نهاية فإنه سيعيش إلى الأبد في الوقت الحاضر، إذ حياتنا لا نهاية لها ويشبه ذلك مجال الرؤية التي لا تعرف حدودا، والخلود الزمني للروح الإنسانية بعد الموت ليس مما يمكن ضمانه، وهل بهذا يحل لغز القول بأني باقي إلى الأبد؟ أليست تلك الحياة غامضة مثل هذه الحياة؟ إن حل مشكلة الحياة في المكان والزمن لا يمكن أن يتم إلا من خارج هذين البعدين وهذا ليس مما يمكن حله في العلوم الطبيعية.

وأما سؤال كيف يكون العالم فذلك سؤال لا يقدر عليه غير ما هو أعلى من العالم (الله) والله لا يمكن أن يظهر نفسه في العالم، والجانب الملغز لا يكمن في كيف يكون العالم ولكن في كيف أن العالم موجود مطلق؟ والسؤال الزمني عن العالم هو سؤال عن دنيوية العالم، إذ الشعور بالعالم هو شعور صوفي **6,45**.

إن الجواب الغامض هو عينه السؤال الغامض، وإذا كان من الممكن وضع سؤال فإنه من الممكن وضع جواب، ومن هنا فإن مذهب الشك لا أساس له من الصحة بل إنه خال من كل معنى، لما كان يصب الشك في أسئلة ما يجب أن تطرح، **لأن الشك لا يوجد إلا حين يوجد السؤال، وهذا الأخير لا يوجد إلا حين يوجد الجواب، والجواب لا يوجد إلا حين يوجد ما يمكن قوله.**

وعلى ذلك فإنه لو تم الجواب على جميع أسئلة العلم فإنه ستبقى أسئلة الحياة لم يتم تناولها قط، إلا أن الجواب عن مشكلة الحياة يكمن في أن هذه المشكلة يجب ألا توجد أي في اختفائها **6,521**، وهذا واضح في أن كثير من بعض الناس الذين أصبح معنى الحياة واضح بالنسبة لهم بعض طول الشك أنهم لا يستطيعون قول أين يكمن هذا المعنى، وهذا ما يفسره التعبير أن ما لا يمكن قوله يظهر نفسه.

والواضح أن هذا هو المنهج الصحيح للفلسفة ألا نقول شيء إلا مما يمكن قوله أي قضايا العلم الطبيعي أي شيء لا علاقة له بالفلسفة، فتبرهن حين يرغب شخص أن يقول لك شيء ميتافيزيقي أن كلامه خال من المعنى وأنه لم يعطي أي معنى لعلاماته أي ألفاظه. في الواقع قد يكون هذا المنهج غير مقنع لشخص ما إلا أنه لا يشعر أننا نعلمه الفلسفة.

وفي الأخير يقول فتجنشتاين أن من فهمه من الناس سيدرك أن قضاياه الواردة في الرسالة غير ذات معنى، وهذا بعد أن يكون قد صعد عليها كالسلم ورماه بعيدا وعندها سيرى العالم بطريقة صحيحة 6,54.

7* *إن ما لا يستطيع الإنسان أن يتحدث عنه ينبغي له أن يصمت عنه.

7* *what we cannot speak about we must pass over in silence.(Pears/McGuinness)

7* *wherfoer one cannot speak thereof one must be silent. (ogden)

نهاية صامتة

AKHARDI HAMIDD

28/1/2019